

(٤)

المشهد الاقتصادي

د. حسام جريس*

شهدت إسرائيل على مر السنين تقلبات تزيد من عدم استقرارها الاقتصادي وتصبح عمل أجهزتها المختلفة. فأحياناً يتميز الاقتصاد الإسرائيلي بفترات ازدهار تصل فيها معدلات النمو الفعلية للناتج القومي الى أكثر من ١٠٪، وهي نسبة لم تشهد لها مثيلاً العديد من الدول المتطورة، وأحياناً أخرى نجد أن فترات الكساد والركود الاقتصادي تهيمن، إذ تنخفض نسب النمو بشكل ملحوظ ويتراجع الناتج الفعلي كما حدث مع بداية الألفية الثالثة، إذ كان نمو الناتج القومي والناتج للفرد سلبياً وعلى مدار ثلاث سنوات متتالية.

تنتج هذه التقلبات بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية وقد يكون أحد الأسباب الرئيسية لها عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تعيشه إسرائيل منذ نشوئها عام ١٩٤٨. وتؤكد الفترة الأخيرة أهمية تأثير العامل السياسي في تضعف أركان الاقتصاد، ولهذا العامل مظاهره الداخلية والخارجية أيضاً. من بين المظاهر الداخلية: استبدال الحزب الحاكم وإجراء انتخابات بوتيرة عالية تضعف الأسس الاقتصادية التي تركز عليها الدولة، إذ ينشد كل حزب انتهاج سياسة اقتصادية تختلف كلياً عن الفلسفة المنتهجة لدى أحزاب أخرى. أحياناً قد يصل الوضع الى تغيير القيادات داخل الحزب، ما قد يؤثر في خصائص السياسة الاقتصادية المتبعة. من جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار الأمني إلى ضعف الاقتصاد وتكبيده خسائر فادحة وتغيير سلم الأولويات وطرق توزيع الموارد، فإذا نظرنا إلى تاريخ إسرائيل نجد أن عدم الاستقرار ينبع مباشرة من حالة الحرب مع الفلسطينيين والعالم العربي.

تقلب الأوضاع الاقتصادية في إسرائيل له أثره الواضح في معظم الفئات السكانية، ولكن من المؤكد أن الطبقات الضعيفة اقتصادياً هي المتضرر الأكبر من عدم الاستقرار. فإذا نظرنا مثلاً إلى السياسة الاقتصادية الاجتماعية نجدها

من أكثر السياسات تقلباً، ولم يكن هناك أي اتفاق أو إجماع في أية فترة كانت على السياسة المثالية التي يجب انتهاجها وبالذات بين صانعي القرار على مستوى إسرائيل. كل حزب من الأحزاب السياسية له منهجه بما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية، ويسود الاعتقاد بين رؤساء هذه الأحزاب أن آراء حزبه وفلسفته قد تكون هي الأفضل والأمثل للاقتصاد وتجلب الفائدة لكل طبقات السكان، وقد يمتد هذا الاختلاف إلى الوزراء المسؤولين في الوزارات الاقتصادية المختلفة، وعليه فإن كل حزب حاكم أو كل وزير مسؤول يحاول جاهداً تطبيق هذه الفلسفة حتى لو كان ذلك على حساب إلغاء أنظمة واتفاقيات تم التوصل إليها في فترة سابقة وعن طريق أحزاب مختلفة. هذه المشكلة (عدم الاتفاق على الأمور المهمة اقتصادياً واجتماعياً) تجلب معها ضرراً بالغاً لاقتصاد إسرائيل، إذ ان العديد من هذه الأطر يشكل نقطة خلاف جوهرية وبالذات بين الحكومة من جهة وبين المنظمات الاقتصادية المختلفة من جهة أخرى. بعض هذه المنظمات، وبالأخص منظمة العمال "الهستدروت"، تتمتع بمركز قوة يؤدي إصرارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ سياسة معينة إلى شل عمل الاقتصاد بأكمله عن طريق الإعلان عن الإضراب الشامل في جميع مرافق الدولة، إذ ان قسماً كبيراً جداً من العاملين في الدولة (حتى أولئك المشغولين بالقطاع العام) هم أعضاء في هذه المنظمة العمالية ويلتزمون بقراراتها حتى لو كان ذلك يتنافى مع المصالح القومية، الاقتصادية او الاجتماعية.

يمكننا القول ان هناك العديد من المصاعب والمشاكل التي تواجهها إسرائيل ودائماً تظهر على رأس سلم الأولويات لصانعي القرار. هذه المشاكل الاقتصادية تراكمت على مر الزمن وقد يكون الإهمال المستمر لمعالجتها أو عدم نجاح السياسات الاقتصادية في إيجاد الحلول الملائمة لها هو أحد الأسباب البارزة المؤدية إلى تضعف الأوضاع الاقتصادية للدولة. بين هذه المشاكل: كبر القطاع العام، العجز الحكومي والدين القومي، الذي وصل إلى أوجه مع نهاية سنة ٢٠٠٣ وبلغ حجمه حوالي ١٠٨٪ من الناتج القومي (www.bankisrael.gov.il)، وهذا الأمر نابع من عدم نجاعة بالغه يشكو منها هذا القطاع. تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل الى حوالي ١١٪ وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ٥, ١ مليون شخص من أصل ٦, ٥ مليون يعيشون تحت خط الفقر (تقرير مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٠٤)، وازدياد ملحوظ في عدد المتحررين على خلفية اقتصادية، وازدياد عدد عديمي المسكن او المطرودين من بيوتهم إثر دخولهم في أزمات مالية لم يستطيعوا الخروج منها، وازدياد عدد حالات الإجرام على مثل هذه الخلفية، وازدياد عدد الجمعيات الخيرية التي تجمع المواد الغذائية وتوزعها للمحتاجين، وارتفاع عدد الأشخاص طالبي المخصصات الاجتماعية من مؤسسة التأمين الوطني، وما الى ذلك.

تغيير أنظمة العمل واتباع إصلاحات ضرائبية هو أحد الأمور التي تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات صانعي القرارات في إسرائيل، فمن المعروف أن إسرائيل تحتل مرتبة عالية جداً على المستوى العالمي من حيث نسب الضرائب المفروضة، وتشكو أنظمة الضرائب فيها من خلل واضح يجعل إسرائيل تترأس تقريباً قائمة الدول التي تشكل فيها الفوارق الاجتماعية والطبقية مشكلة رئيسية. النظام الضريبي المتبع يعمل على زيادة هذه الفوارق سنة بعد سنة رغم تصريحات العديد من رؤساء إسرائيل والقائمين عليها بضرورة تقليص هذه الفوارق عن طريق إدخال الإصلاحات الضرائبية وتنفيذ خطوات تتعلق بتغيير أنظمة العمل والتي كان من الممكن ان تغير وضع الدولة لو نفذت في وقت سابق.

من بين الأمور الأخرى الشاغلة يعلو دائماً تأثير التغييرات البنوية للاقتصاد وبالذات التقلبات العديدة الحاصلة في فروع الاقتصاد المختلفة . هذا الأمر يمتد على مدى فترة طويلة جداً ويشهد على ذلك تاريخ إسرائيل الاقتصادي . العديد من الأبحاث الاقتصادية التي أجراها بنك إسرائيل ، وبالتعاون مع المعاهد العليا والجامعات وأيضاً من خلال بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعنى دائماً بالتغييرات البنوية الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي وتأثير هذه التغييرات في الاقتصاد بأكمله أو في بعض المتغيرات الأساسية، مثل : الناتج ، البطالة ، جدول غلاء المعيشة وما إلى ذلك (آريه أرنون، ٢٠٠٣) .

تميزت سنة ٢٠٠٤ بشكل خاص ، حيث كانت بدايتها نقطة تحول جذرية بما يتعلق بالمحاولات اللانهائية المنتهجة لإنعاش الاقتصاد، وبخلاف المحاولات السابقة والتي كانت وبقيت مجرد خطط لم يعمل على تنفيذها، فإن السياسات الجديدة المنتهجة مع بداية ٢٠٠٤ (أو ما قبلها) تأخذ طابعاً آخر من حيث التخطيط الشامل، التنفيذ والمتابعة . الأمور الملحة المذكورة أعلاه طرحت كلها للبحث مجدداً في خطة اقتصادية جديدة سنت من قبل البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) وبدأ تنفيذها منذ بداية سنة ٢٠٠٤ بشكل فعلي . إضافة إلى ذلك تم فرض قوانين اقتصادية أخرى قد تغير وضع الاقتصاد من وضع متقلب إلى مستقر، فيما لو وازبطت الحكومات القادمة على تنفيذ البرامج كما هو مقرر .

التقرير الحالي يفصل كل التطورات الاقتصادية الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٤ وهو يتطرق إلى المواضيع التالية :

١ . مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة الاقتصادية الجديدة والمسماة " خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل " والتي أقرت من قبل " الكنيست " في حزيران ٢٠٠٣ وكانت قد أحدثت خلافات عميقة مع العديد من المنظمات والجهات الاسرائيلية ، وأدت إلى الإعلان عن الاضرابات لفترات مستمرة من قبل المنظمات المعارضة للخطة . هذه الخطة شملت موضوعين رئيسيين : الأول إنجاح عمل أجهزة القطاع العام من خلال تغيير عدة مكونات أو مقومات مادية وكمية ، والثاني هو العمل على إرجاع الاقتصاد إلى مسلك النمو طويل الأمد . من أجل إيضاح الصورة سوف نعرض لمحة عن الوضع القائم والذي ألزم اتخاذ مثل هذه الخطة وبالتالي سوف يتم جرد بنودها كاملة . استخلاص العبر سوف يتم عن طريق متابعة تنفيذ الخطة مع نهاية ٢٠٠٤ والإجابة عن السؤال الملح : هل نجحت الخطة الاقتصادية الجديدة بتحقيق أهدافها المعلنة أم أنها تبقى خطة كسابقاتها من الخطط؟

٢ . التطورات الحاصلة على الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، وبالذات التدهور الحاصل منذ بداية السنة ، إذ تشير تقارير مؤسسة التأمين الوطني إلى تعمق الفجوات الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية وإلى دخول حوالي ١٠٠ ألف شخص إلى دائرة الفقر ليصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى ١,٥ مليون شخص . التقرير يلقي الضوء على الأزمة اللاحقة بالأطفال والشيوخ من خلال ذكر المسببات والتطورات الحاصلة في هذه المجال . العديد من التقارير الرسمية الأخرى المنشورة من قبل مؤسسات رسمية مثل دائرة الإحصاءات المركزية (. www.cbs.gov.il) أو الشرطة أو بعض المؤسسات الاجتماعية تشير كلها إلى ازدياد الظواهر الاجتماعية السلبية المتعلقة بسوء الأوضاع الاقتصادية مثل : الانتحار ، الجنوح وارتكاب المخالفات الصغيرة والكبيرة ، وازدياد عدد عديمي المسكن وغيرها . في هذا الصدد سوف يتم الربط بين موضوعين رئيسيين يتعلق الواحد بالآخر : البطالة

- من جهة واتساع دائرة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية من جهة أخرى .
- ٣ . الإصلاحات الضرائبية المنتهجة والمقررة ابتداء من سنة ٢٠٠٤ وهي تشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية : الأفراد ، الشركات ، أسواق المال وغيرها . هذه الإصلاحات أقرت كقانون وهي تغير العديد من مميزات الأجهزة الضرائبية السابقة التي عملت فترات طويلة بشكل غير ناجح ، وأدت بشكل ملحوظ إلى اتساع الفجوات الاقتصادية وتعميق اللامساواة بين الفئات السكانية المختلفة . في هذا البند سوف تعرض المشاكل الجمة التي واجهت عمل الأجهزة الضرائبية وبالمقابل سوف تذكر كل الإصلاحات الضرائبية التي تغير هذا الوضع القائم ، وتساهم مساهمة فعالة بإخراج الاقتصاد من أزmate المستمرة ، وتساعد على وقف التقلبات المؤثرة بشكل سلبي .
- ٤ . التطورات الحاصلة في أنظمة العمل وقوانينه ، وهذا الأمر مرتبط بالبنود السابقة المذكورة أعلاه . فالخطة الاقتصادية والإصلاحات الضرائبية تنص جميعها على إحداث تغييرات في قوانين العمل قد تعمل جميعها على إخراج أسواق العمل في إسرائيل من الأزمت الحادة التي انتابتها وإرجاع الثقة لدى العاملين والعاطلين عن العمل على حد سواء من الأجهزة الاقتصادية المختلفة . أضف الى ذلك سن القوانين لطردهم العمال الأجانب وتشغيل الإسرائيليين بدلهم .
- ٥ . التغييرات البنوية الحاصلة في فروع الاقتصاد ورجوعه إلى الفروع " التقليدية " نوعاً ما ، مثل فروع الألبسة ، الأحذية ، المواد الغذائية وغيرها . التغيير البنوي يشمل أيضاً تغييرات في نوعية المشتغلين في هذه الفروع ، إذ يقل شيئاً فشيئاً عدد العمال المهنيين ذوي ثقافة تكنولوجية عالية ويعاد تشغيل عمال غير مهرة أو غير مهنيين أو ذوي مستوى ثقافي منخفض .
- ٦ . البند السادس يتعلق بجدد تأثيرات الأحداث الأمنية للانتفاضة الثانية والندلعة منذ أيلول ٢٠٠٠ وتراكم تأثيرها على مدى ثلاث سنوات أخرجت الاقتصاد الإسرائيلي من توازنه وأدت إلى ضعفته وتعميق الكساد الذي أصابه . هنالك تقديرات رسمية حول الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء أحداث الانتفاضة ولكن العديد من المؤسسات ترفق هذه الاحصاءات بتقديرات غير مادية لا يمكن تقديرها على الاطلاق .
- كما ذكر أعلاه فإن الحديث عن التطورات الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤ لا يمكن فصله عن الأحداث الاقتصادية السابقة ، وعليه فإن كل بند من البنود المذكورة أعلاه يشمل بالإضافة إلى التطورات الأخيرة ، الفلسفة الاقتصادية المتبعة ، ومميزات الاقتصاد المتعلقة بنفس البند وهذا من أجل إعطاء هذا التقرير طابعاً يمكن من خلاله تحليل ومتابعة ومراقبة التطورات والوقوف على إسقاطات هذه التأثيرات على الاقتصاد الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٤ .

١ . لمحة عن تطورات الاقتصاد الإسرائيلي

بداية ، وقبل البدء بتفصيل الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال السنة الأخيرة (٢٠٠٤) فيما يلي لمحة عن تطورات الاقتصاد لكي يتسنى للقارئ الوقوف عن كذب على كل التطورات الحاصلة سنة ٢٠٠٤ ، إذ بدون هذا الربط يصعب معرفة الأسباب الحقيقية المؤدية إلى انتهاج سياسة كهذه او تلك والتي تؤثر في التطورات نفسها . يجدر بالذكر أن هذه اللمحة عن تطورات الاقتصاد في الفترة السابقة سيتم تنفيذها دون التطرق إلى أمور خاصة أو دون الأخذ بعين

الاعتبار إمكانية تقسيم التاريخ الاقتصادي إلى فترات كما هو متبع ، بل إن هذه اللوحة ستأخذ طابعاً عاماً أكثر يبين المميزات الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي .

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد تركيزي تسيطر فيه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال ، بالإضافة إلى الحكومة ، على مجريات الأمور وتسييره حسب مصالحها ورؤيتها ، وتتحكم بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال وذلك بالرغم من التصريحات المستمرة من قبل معظم حكومات إسرائيل بضرورة فتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل . هذا التدخل نابع من منطلق أن تأثير الحكومة قد يكون ايجابياً على الاقتصاد ويمكنه من تحسين وضعه على المستوى العالمي . هذا التدخل غير أشكاله عدة مرات ، ولا يقتصر على مراقبة كل الفعاليات الاقتصادية بما في ذلك تحديد الأسعار وكميات السلع المنتجة أو المبيعة فحسب وإنما السيطرة على كل موارد الدولة وأشكال تقسيمها وتوزيعها . قسم كبير من الأموال العامة تصرف من أجل تنفيذ سياسات إسرائيل الحربية ، إذ تخصص الدولة أقساماً كبيرة من ميزانياتها للمجالات العسكرية وبذلك فهي تتسبب بتدهور الاقتصاد وعدم قدرته على الانتعاش من هذه الأزمات القاسية التي تظهر بين الحين والآخر .

الأمر الآخر الذي ميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ البداية وحتى أيامنا هذه هو صرف الأموال الطائلة لتوطين اليهود في مناطق جغرافية مختلفة ، وبالأساس من أجل بناء المستوطنات المختلفة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالتالي جعل هذه المستوطنات ثكنات عسكرية محصنة جيداً تحوي بعض العائلات القليلة والتي يوضع لحماية كل واحدة منها عدد كبير من الجنود ورجال الشرطة . ظاهرة بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المصادرة لم تقتصر على حكومة حزب الليكود اليميني (الذي تسلم الحكم العام ١٩٧٧) وإنما شملت حكومات حزب العمل اليساري الذي واطب منذ قيام إسرائيل على انتهاج سياسة عدوانية تجاه السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة . التأثير الاقتصادي لبناء المستوطنات واستعمال القوة العسكرية لحمايتها كان سلبياً للغاية وأدى إلى انخفاض فعلي في معظم نواحي الحياة الاقتصادية ، وقد بدا في الكثير من الأحيان أن المستوطنات تصدر سلم الأفضليات على المستوى القطري ، وتحسين وضعها الاقتصادي استحوذ على اهتمام العديد من صانعي القرارات . أضف الى ذلك التسهيلات الاقتصادية المقدمة للمستوطنين كخطوات تشجيعية والتي شجعت بقية فئات السكان على تغيير أماكن سكنهم إلى المستوطنات واستمرار احتلال البيوت ومصادرة أراض يملكها السكان الفلسطينيون بالأساس . هذه التسهيلات شملت إعفاءات من دفع الضرائب المستحقة ، وشراء منازل بأسعار زهيدة ، وتطوير فروع الاقتصاد بشكل لا مثيل له ، وإعطاء المستثمرين امتيازات عديدة لم يحظ بها أي مستثمر داخل إسرائيل ، وغيرها الكثير .

يعتبر القطاع العام من أكبر القطاعات نسبياً على المستوى العالمي . هذا القطاع يشمل بالأساس الحكومة الموسعة ووحداتها المختلفة ، والسلطات المحلية ، والوكالة اليهودية ، ومنظمة العمال العامة (الهستدروت) ، ومؤسسات لاربحية ، والشركات الحكومية التي تشكل مصدراً لتشغيل العديد من العمال ولتزويد الخدمات المختلفة . هذا القطاع مسؤول عن إنتاج السلع العامة ولكن لا يقتصر إنتاجه على هذه السلع فحسب ، وإنما ينتج القطاع العام سلعاً وخدمات تصدر مثل الأسلحة وغيرها ، ولا يفوتنا أن الحكومة تسيطر على إنتاج الأسلحة والمعدات الحربية بشكل احتكاري .

الأسباب المؤدية إلى كبر القطاع العام عديدة ومنها :

أولاً: الاستيلاء على معظم أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم ووضع هذه الأراضي تحت سلطة وإدارة دائرة أراضي ومصادرة معظم أراضي الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم ووضع هذه الأراضي تحت سلطة وإدارة دائرة أراضي إسرائيل العنصرية التي أصبحت تسيطر على ٩٠٪ من أراضي دولة إسرائيل . هذه السيطرة امتدت أيضاً إلى مصادر المياه، وهو أمر تنفرد فيه إسرائيل من بين دول العالم .

ثانياً: سيطرة الحكومة بشكل مطلق على استيراد الأموال (الهبات والقروض العالمية، تجنيد الأموال من جهات ومؤسسات عالمية وما إلى ذلك) وبذلك تركز الحكومة في يدها وسائل تمكنها من الاستثمار بشركات جديدة وتطوير شركات قائمة تملكها الحكومة نفسها .

ثالثاً: اعتبارات سياسية وأيديولوجية ميزت قيادة الدولة منذ نشوئها بضرورة سيطرة الدولة والأجهزة العامة على وسائل الإنتاج . هذا الأمر ميز العديد من الدول الديمقراطية الأوروبية في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكنه تغير كثيراً في معظم هذه الدول بينما تبقى إسرائيل تؤيد سيطرة القطاع العام على أجهزة الإنتاج المختلفة .

رابعاً: اعتبارات تطوير الاقتصاد التي تتلخص بدفع مبادرات اقتصادية لدى العديد من الذين واجهوا صعوبات اقتصادية من القطاع الانتاجي، إذ تدخل الحكومة كعامل مساعد لتجنيد الأموال اللازمة وإقامة مصانع حيوية تساعد على نمو الاقتصاد، وبهذا الشكل أيضاً تزداد إمكانية سيطرة الدولة والقطاع العام على أجزاء كبيرة من القطاع الإنتاجي .

الحكومة والقطاع العام يسيطران على العديد من الفروع، وبالذات تلك المتعلقة بالبنية التحتية: الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فروع الصناعة والفروع المالية، فرع الكهرباء، فرع المياه، سلطة الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة والبرق وما إلى ذلك . كل هذه الفروع أو الخدمات تزودها شركات حكومية احتكارية وهي تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة وتستحوذ على مصادر اقتصادية جمة .

بدأت ظاهرة توسع القطاع العام على المستوى العالمي من منطلق أن تخطيطاً حكومياً من الأعلى قد يؤمن مصلحة السكان والأفراد ويخطو بالاقتصاد نحو التقدم . هذه الظاهرة نظر إليها كنجاح لحكومات هذه الدول، وبالأخص كنجاح كبير على المستوى الاجتماعي الاقتصادي . تغير الأوضاع في هذه الدول الديمقراطية لم يؤثر كثيراً في إسرائيل، إذ استمرت أجهزة الحكومة والقطاع العام في ممارسة أنظمة وقوانين ناجمة عن أوضاع الطوارئ بسبب الحرب العالمية الثانية ولفترة طويلة الأمد . هذا التدخل أدى إلى العديد من المشاكل الاقتصادية وبالذات بسبب عبء الأمن والتوسع واستيعاب المهاجرين وتوطينهم في مستوطنات أقيمت على أراض فلسطينية محتلة .

تعطي بعض الأجسام والمؤسسات في إسرائيل شرعية لتدخل الحكومة وأجهزة القطاع العام في الحياة الاقتصادية للدولة، هذه السياسة أدت إلى نشوء أجهزة بيروقراطية متفرعة ألزمت كل فعالية حتى الصغيرة منها بالحصول على تصاريح ورخص مصدقة من السلطات الحكومية وأوجبت تجنيد أعداد هائلة من الموظفين وأصحاب المراكز المختلفة لمعالجة عدد المعاملات الهائل، وقد أدى هذا إلى خيبة أمل لدى العديد من أصحاب المصالح الصغيرة وأيضاً لدى مديري الشركات الكبيرة، وبالتالي إلى هروب العديد من المستثمرين اليهود من خارج البلاد . بالإضافة إلى ذلك طور العديد من أصحاب المصالح والمصانع الاعتقاد بأن تقديم مصلحتهم الذاتية قد يكون ناجحاً أكثر إذا حاول هؤلاء المنتجون التقرب

أكثر إلى السلطة بدلاً من بذل الجهود لإدخال إصلاحات في أجهزة الإنتاج ومحاولة تخفيض كلفة الإنتاج أو تحسين الخدمات المعطاة للزبائن .

الحكومة وأجهزة القطاع العام جمعوا قوة هائلة لكونهم الأجهزة الوحيدة التي تمر عبرها المساعدات الخارجية ، وكونها صاحبة الرأي الأول والأخير في توزيع هذا الدعم ، وعليه قررت الحكومة أو بالأحرى سمحت لنفسها بزيادة مصروفاتها بشكل هائل ، علماً بأنها ستحصل على هذا الدعم .

أدى تغيير الأحزاب الحاكمة إلى تغيير السياسات والفلسفات الاقتصادية المعلنة أو المصرح بها ولكن محاولات تقليل التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية كانت هامشية للغاية . كبر القطاع العام ومدى تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية يظهر جلياً في ميزانية الدولة . ميزانية الحكومة الموسعة تشكل جهازاً أساسياً بأيدي الحكومة لتصميم سياستها والتأثير في مجريات الأمور وأيضاً كمرآة تعكس الواقع الاقتصادي بطبقاته المختلفة ، ولكن عدم الإدارة الناجحة أدى إلى ازدياد المصاريف الحكومية ومصاريف القطاع العام لدرجة ازدياد الجمود الحاصل في النمو الاقتصادي وارتفاع جدول غلاء المعيشة والإحساس بعدم السيطرة والتعلق أكثر فأكثر بالمساعدات الخارجية .

أثر اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية والتحويلات أحادية الجانب بشكل كبير في كبر الميزانية العامة ، إذ كان لدى الحكومة القدرة على استعمال مصادر ليست من إنتاج الاقتصاد الذاتي ، وبناء عليه زادت الحكومة مصاريفها بشكل سريع سنة بعد سنة ، ما أدى إلى ازدياد العجز في الميزانية وارتفاع الدين القومي . الحكومة ملزمة ، وبحسب القانون ، بالامتناع عن زيادة مصاريفها بشكل واضح . هذا القانون سن سنة ١٩٩١ ومنذ ذلك الحين تعمل الحكومات المختلفة جاهدة لتطبيق هذا القانون ، ولكن هذا الأمر لم يتم التعامل معه بالشكل الصحيح ، حيث بلغ الدين القومي مع نهاية سنة ٢٠٠٣ ، ١٠٧٪ من الناتج القومي .

هذه الأمور كانت أحد العوامل المؤدية إلى هبوط الاستثمارات والإنتاج وتراجع الفعاليات الاقتصادية في معظم القطاعات والفروع المختلفة ، مثل الصناعة ، البناء ، المواصلات والاتصالات ، الزراعة ، الخدمات ، السياحة وغيرها .

كبر القطاع العام وازدياد مصاريف الحكومة العامة من جهة وانخفاض مدخولات الدولة من الضرائب والتخوف من ارتفاع العجز الحكومي والدين (نسبة العجز الحكومي من الناتج كانت ٥٦٪ سنة ٢٠٠٣) من جهة أخرى كانت احد الأسباب الرئيسية لتصميم خطة اقتصادية جديدة تخرج إسرائيل من المأزق الاقتصادي الحاصل منذ بداية النصف الثاني من التسعينيات والذي بدأ يتفاقم نتيجة الوضع الأمني في البلاد والعالم والتباطؤ الحاصل في الأسواق العالمية والأزمات المختلفة التي ضربت معظم الصناعات المرتكزة إلى العلم والمعرفة . عمليات إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي لم تنجح بتاتاً ، وعلى إثر ذلك تم تصميم الخطة الاقتصادية والبدء بتنفيذها منذ حزيران ٢٠٠٣ ، حيث سنت كقانون يلزم كل الجهات المتعلقة بالأمر ، وهذا الشيء يميز هذه الخطة عن سابقتها بكونها أخذت طابعاً قانونياً . من أهم أهداف الخطة إرجاع الاستقرار الاقتصادي ومنع حدوث تدهور إضافي يؤدي بالاقتصاد الإسرائيلي الى هوة يستحيل الخروج منها . الخطة الاقتصادية شملت قسمين رئيسيين : الأول تنفيذ تقليصات في ميزانية الدولة والعمل على تقليص العجز الحكومي الى نسبة ٢٪ من الناتج حتى سنة ٢٠٠٨ ، بدلاً من ٦٪ - ٧٪ كما كان عليه عند نهاية سنة ٢٠٠٣ ، وهذا الأمر يعني إنتاجاً

بنياً طويلاً الأمد، للقطاع العام وإدخال إصلاحات في عمل أجهزة القطاع العام. القسم الثاني من الخطة يتعلق بخلق أجواء وظروف تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من العودة إلى مسلك النمو الاقتصادي طويل الأمد وبالتالي ضمان زيادة الفعاليات الاقتصادية وزيادة النجاعة والاستقرار على المدى البعيد. الفصل الثاني من هذا التقرير يتناول بإسهاب أهداف الخطة الاقتصادية الجديدة ومدى تحقيق هذه الأهداف خلال سنة ٢٠٠٤، من خلال النظر إلى نسبة العجز الحكومي من الناتج، ونسبة الدين القومي، والأهم من ذلك نسبة نمو الناتج العام خلال هذه السنة.

تعتبر إسرائيل دولة رفاه، أي أنها تزيد اهتمامها دائماً بضمن حد أدنى للمعيشة وبالأساس رفاهية الطبقات الضعيفة اقتصادياً والذين يعيشون تحت خط الفقر. هذا المجال يشمل موضوعين رئيسيين: الأول هو المستحقات الاجتماعية والثاني سياسة الدخل، توزيعه وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. المستحقات الاجتماعية تشمل بمفهومها الضيق الأموال المحولة بشكل مباشر إلى العائلات عن طريق مؤسسة التأمين الوطني (وهي مؤسسة حكومية مستقلة تحت رقابة وزارة العمل والرفاه). أما المفهوم الموسع للمستحقات الاجتماعية فيشمل الإعانات المعطاة للعائلات بشكل غير مباشر لمنتجات غذائية أساسية (مثل الخبز والحليب)، للخدمات (مثل المواصلات العامة) ولل اعتماد (مثل القروض السكنية للأزواج الشابة) وأيضاً الإعانات المقدمة للمصانع والمصالح بشكل اعتماد رخيص، وتخفيضات ضريبية، وهبات تشجيع التشغيل، والهبات والتسهيلات الممنوحة للاستيطان والمستوطنين، وهذه الأخيرة ليست ضئيلة أو هامشية على الإطلاق. المفهوم الموسع للمستحقات الاجتماعية ليس مقروناً بالضرورة بالاهتمام بتحسين أوضاع الطبقات الضعيفة، إذ إن قسماً كبيراً من هذا الدعم يشمل جميع السكان، وتتمتع بهذه المساعدات الطبقات القوية اقتصادياً.

شكلت المستحقات الاجتماعية ١٠٪ من الناتج القومي، أما اليوم فهي تشكل حوالي ٢٤٪ من الناتج القومي. مخصصات التأمين الوطني ارتفعت من ٢٪ من الناتج القومي سنة ١٩٦٧ إلى ٧٪ سنة ١٩٧٥ وإلى ٨،٢٪ سنة ١٩٨٨. أما اليوم فهي تشكل حوالي ١١٪ وهذا الازدياد يرافقه ارتفاع المصاريف العامة على التربية والتعليم والصحة والتي تشكل أحد مركبات سياسة الرفاه.

تقليص الفقر وحجمه هو أحد الأهداف المعلنة للحكومة والتي تعمل بموجب القانون على دفع المخصصات للمعاقين، للشيوخ (مخصصات الشيخوخة)، للأرامل، لعديمي الدخل والأملاك (ضمان الدخل)، للعاطلين عن العمل والذين تتوفر فيهم شروط معينة من أجل استحقاقهم (رسوم البطالة)، لعاملين ذوي دخل منخفض (استكمال الدخل)، لعائلات وحيدة الوالد (عائلات تطلق فيها الوالدان ويستمر أحدهم بتربية الأولاد)، للعائلات التي تنجب أولاداً (مخصصات تأمين الأولاد) وغيرهم.

توجه الحكومات نحو قضية تقليص الفوارق يختلف تماماً من حكومة لأخرى، فمثلاً حكومات حزب العمل اليساري التي قادت الدولة منذ نشوئها حتى العام ١٩٧٧ مارست سياسة تحمل علماء اجتماعياً واشتراكياً بفرضها ضرائب الدخل المحسن (إلقاء عبء الضرائب بشكل مكثف أكثر على أصحاب الدخل المرتفع) وإعطاء هبات ومساعدات مختلفة لمجموعات ضعيفة، أما حكومات حزب التكتل (الليكود) اليميني الذي تسلم الحكم العام ١٩٧٧ فقد صرحت هي الأخرى بالتزامها العمل من أجل الطبقات الضعيفة والفقيرة، ولكن كان لهذه الحكومات وعي شديد بضرورة عدم المس بالطبقات القوية وعدم الإثقال أكثر من اللازم على كاهل هذه الطبقات، حيث قد يؤدي هذا الأمر إلى تخريب محاولات

الاستثمار والمبادرة الخاصة وإلى عدم التصريح القانوني للمدخلات الفعلية لهذه الطبقات .

عند نشوء الدولة كانت الجداول المقبولة لقياس مستوى الفوارق الاقتصادية واللامساواة (وبالذات جدول " جيني ") منخفضة جداً، ولكنها أخذت بالتزايد على مر السنين ، وهذه الحقائق تبدو جلية في تقارير مؤسسة التأمين الوطني ، والتي تشير إلى انضمام العديد من العائلات والأفراد إلى دائرة الفقر . والمعطيات الأكثر خطورة تظهر بشكل واضح الإساءة الحاصلة تجاه فئات الأولاد والشيوخ ، إذ تزيد نسبة الفقراء منهم على أية فئة سكانية أخرى (www . btl . gov . il) .

خفض سن قانون المستحقات الاجتماعية وقانون الصحة الشاملة في العام ١٩٩٥ عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من ٣٤٪ إلى ١٨٪ من مجمل العائلات . خط الفقر يحدد حسب دخل لا يتعدى ٤٠٪ من معدل الدخل العام . بناء عليه فإن معظم من يتواجد تحت هذا الخط هم من الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل .

تلقي تقارير التأمين الوطني الضوء على ازدياد حجم الفقر سنة بعد أخرى ، بما في ذلك سنة ٢٠٠٤ . الصورة سيئة للغاية بما يتعلق بفئات الأولاد والشيوخ أو أولئك العاطلين عن العمل ولا يستحقون الحصول على أية مخصصات . هذه الظواهر كلها وسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية سوف يتم بحثها والوقوف عن كثب على التطورات بهذا المجال في الفصل الثالث من هذا التقرير . يجدر بالذكر أن بعض المعطيات الاقتصادية والمشار إليها من خلال فصول منفصلة قد تكون مرتبطة ببعضها البعض ، فمثلاً عند الحديث عن ميزانية الدولة والخطة لإشفاء اقتصاد إسرائيل والتي تحوي بعض البنود المتعلقة بتخفيض المخصصات والمستحقات الاجتماعية فإن هذه الخطوة قد يجوز تداولها أيضاً في الفصل المتعلق بالتطورات الاقتصادية الاجتماعية ، وعند الحديث عن حجم الفقر ، البطالة والظواهر الأخرى المتداولة من خلال الفصل نفسه (وأيضا سيتم الحديث عنها بتفصيل من خلال المشهد الاجتماعي والرفاه ، والذي أعدته د . خولة أبو بكر) .

تتميز سوق العمل في إسرائيل بمدى تأثير الحكومة ومنظمة العمال " الهستدروت " على مستوى الأجور وشروط أو قوانين العمل . هناك سببان رئيسيان لهذا الأمر : الأول وجود قطاع عام كبير جداً ، والثاني كون معظم الأجيرين منظمين في منظمات مهنية تابعة لمنظمة العمال " الهستدروت " .

التقلبات الحاصلة في أسواق العمل متنوعة جدا ، وقد تتغير مع تغير الحكومات والأحزاب الحاكمة التي تحاول منع ارتفاع الأجور فوق ارتفاع الناتج العام في الدولة ، وعليه فقد أدارت وزارة المالية مفاوضات جمعة ومداولات غير متوقعة مع الأجنحة المختلفة لمنظمة العمال " الهستدروت " ، وذلك بهدف الوصول إلى اتفاقات عمل تتوافق مع أهداف السياسة الحكومية . مع تسلّم حزب التكتل (الليكود) الحكم عام ١٩٧٧ بدأت الفوضى تعم نوعاً ما ، وقد نتج ذلك بسبب نشوء شروط عمل ودرجات أجور كبيرة لم تكن منظمة بترتيبات قانونية ، وأحياناً بسبب عمليات ربط الأجور ، انتقلت هذه الامتيازات لمجموعات عمالية أخرى ووصلت هذه الظاهرة إلى أحجام مذهلة وكانت مصدر أنظمة غير قانونية . العديد من الصفقات الشاملة بين الحكومة ، منظمة العمال " الهستدروت " واتحاد الصناعيين ألزمت الأطراف المختلفة عدم رفع الضرائب والأجور والأسعار والسعي إلى تهدئة علاقات العمل والوصول إلى اتفاقيات طويلة الأمد . نتائج هذه الظواهر لم تكن مرضية بتاتاً وكانت هناك في العديد من الأحيان فجوات واسعة تم استغلالها من أجل عدم تطبيق بنود هذه الصفقات المتفق عليها .

تشير المعطيات الاقتصادية في إسرائيل إلى أن ارتفاع معدل الأجور الفعلية كان يتزايد مستمر ، وفي بعض السنين وصلت

الزيادة في معدل الأجور إلى أرقام خيالية، فمثلاً إذا نظرنا إلى فترة طويلة الأمد من ١٩٧٠ - ١٩٩٢ والتي تتميز بارتفاع حاد بجدول غلاء المعيشة ونمو بطيء بالناتج القومي، فإن الأجر الفعلي ارتفع بنسبة ٥٠٪، بينما كان نمو الناتج للفرد بين هذه السنين ٣٠٪ فقط. مع منتصف سنة ٢٠٠٣ وبداية سنة ٢٠٠٤ تغير هذا الاتجاه تماماً إذ إن إقرار الخطة الاقتصادية في حزيران ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الإعلان عن الإصلاحات الضريبية الجديدة والتي تقرر البدء بتنفيذها مع بداية ٢٠٠٤ أوقفت بشكل فوري ارتفاع الأجور وبالذات في القطاع العام. تغيير قوانين العمل بما في ذلك الإصلاحات الضريبية قلل بشكل جذري التشويشات المذكورة أعلاه ووضعت أنظمة جديدة للتفاوض بين الحكومة والهستدروت، وبالتالي بدأ الوضع في أسواق العمل بالتحسن تدريجياً وخفت حدة تعقيده، واختفت بعض العوائق المتعلقة بمعظم الصفقات الشاملة والتي كانت تؤدي إلى العديد من المشاكل والمتاعب في طريق الوصول إليها. هذه المشاكل بدأت بالتقلص تماماً مع فرض نظام جديد لقوانين العمل ضمن الخطة الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الضريبية. في هذا التقرير سيتم تفصيل التطورات المتعلقة بتغيير قوانين العمل منذ بداية ٢٠٠٤، وهل نجحت الخطة الاقتصادية بتحقيق أهدافها المعلنة أم لا؟.

الفروق الشاسعة بين عبء الضرائب العالي على الدخل من العمل وبين الإعفاءات الضريبية على معظم أنواع الدخل والأرباح من الأسواق المالية، ولدت لدى الأفراد والجمهور أحاسيس قوية بعدم صدق الأجهزة الضريبية في إسرائيل. نسبة الضريبة المباشرة العليا في إسرائيل تصل إلى ٦٥٪ وتشمل هذه النسبة ٤٨٪ ضريبة دخل، ٨٪ ضريبة الصحة و ٩٪ ضريبة التأمين الوطني. هذه النسب العالية (والتي تعتبر من أعلى النسب على المستوى العالمي) تؤدي إلى ارتفاع المحفزات لدى الأفراد والشركات للتخطيط الضريبي وذلك لتقليل مبلغ الضرائب الذي يدفعه هؤلاء الأفراد بدلاً من الاستثمار بالفعاليات الاقتصادية نفسها، وقد أثبت أن رفع نسبة الضرائب فوق ٥٠٪ قد يؤدي إلى أضرار اقتصادية جمة، دون أن يزيد بشكل ملحوظ جباية الضرائب. أضف إلى ذلك الإعفاءات الممنوحة لأصحاب رؤوس الأموال الذين يستثمرون أموالهم في الأسواق المالية، ويجنون من هذه الاستثمارات أرباحاً طائلة. كل هذه الأمور خلقت مبنى ضريبياً مشوشاً للغاية، فعلى سبيل المثال نسبة الضريبة المدفوعة على الدخل المعدل هي ٣٩,٧٪ (معدل الدخل في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤ كان حوالي ٧٠٠٠ شيكل، كل ١ شيكل يساوي ٢٣,٠ دولار)، نسبة الضريبة الهامشية المدفوعة على دخل يساوي ضعفي معدل الدخل تصل إلى ٥٤,٧٪ أما نسبة الضريبة الهامشية المدفوعة على دخل يساوي ثلاثة أضعاف معدل الدخل فتصل إلى ٦٥٪، بينما يدفع من يدخل ١ مليون شيكل نسبة تساوي ٥٠٪ فقط.

مبنى الضرائب وعبؤها في إسرائيل يختلف تماماً عن مبناه في باقي دول العالم، والاختلاف الرئيسي يتميز بضرائب مختلفة تلقى على الدخل والأرباح المتكونة في الأسواق المالية بالإضافة إلى الضرائب الملقاة على الميراث في باقي دول العالم. أما في إسرائيل فإن اللامساواة تنتقل من جيل لآخر.

تعطي أجهزة الضرائب في إسرائيل إعفاءات كثيرة على الفائدة من الادخار القومي بشتى أنواعه والذي يعتبر مصدراً مهماً جداً لتمويل استثمارات تشجع النمو الاقتصادي، ولكن أهمية هذا الادخار القومي تقل جداً مع ازدياد عمليات العولمة والتي تتمثل بارتفاع حركات الأموال بين المدن وعلى نطاق واسع. الأبحاث تؤكد أن هذه الإعفاءات لها تأثير قليل جداً، بل يمكن تجاهله، على رفع مستوى الادخار (آفي سبيياك، ٢٠٠٣).

تؤدي الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين في الأملاك المالية إلى زيادة الفوارق الاقتصادية، وذلك بسبب تركز

العديد من هذه الاستثمارات لدى الأغنياء وأصحاب الدخل المرتفع جداً.

هنالك أيضاً تسهيلات ضريبية جمة تعطى على إيداعات في صناديق الائتمان، حتى لو لم تكن هذه الإيداعات معدة من أجل التقاعد. وعليه فقد نتج وضع يمكن فيه سحب هذه الإيداعات بشكل فوري دون أن يدفع أصحابها ضريبة على الأرباح المجنية منها، هذه التسهيلات تشمل أيضاً صناديق الاستكمال على اختلاف أنواعها.

هذه التشويشات في عمل أجهزة الضرائب شوشت عمل أسواق المال بأكملها، إذ نتج العديد من التمييزات الضريبية الملقاة على بعض الأوراق المالية، فمثلاً: نسبة الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية تصل الى ٣٥٪ بينما على الأوراق المالية المحلية لا تفرض أية ضريبة. نسبة الضريبة المفروضة على الأوراق المالية والأملك غير المتداولة في البورصة تصل إلى ٥٠٪ بينما على الأوراق المالية والأملك المتداولة ليس هناك أية ضريبة. من هذا المنطلق يفضل معظم المتعاملين في البورصة حيازة أملك مالية يتمتع مالكوها بعدم دفع الضرائب عليها، وبذلك يتم تشويش تركيب حقيبة الأملك المالية التابعة للجمهور.

من هذا المنطلق، وجدت الحاجة الماسة لإدخال إصلاحات ضريبية حتى يتمكن إشفاء الاقتصاد من عبء الضرائب، وتعمل بالإضافة الى ذلك كجهاز لتقليل الفوارق الاقتصادية واللامساواة، ولزيادة العدل الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار تعاملاً متساوياً مع الأفراد. يجدر بالذكر أن إدخال إصلاحات ضريبية ليس الوسيلة الوحيدة لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. زيادة النجاعة الاقتصادية وعدم المس بقدرة العمل أو القدرة على الاستثمار تشكل بعض الاعتبارات لهذه الإصلاحات، والتي قد تؤدي إلى اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. كل هذه الاعتبارات سوف يتم تفصيلها في الفصل الرابع المتعلق بالإصلاحات الضريبية والذي يتعلق بشكل أو بآخر بتغيير قوانين العمل أو بالخطوة الاقتصادية الجديدة.

عند الحديث عن مبنى الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام والتحويلات الحاصلة في فروعه بشكل خاص، فإنه لا يفوتنا أن نتحدث عن التحويلات الحاصلة في المستوى الثقافي والتكنولوجي للاقتصاد أو عن التحويلات الحاصلة في القوة العاملة وتركيبها. فقد تحول الاقتصاد من مبنى تقليدي ارتكز على فروع لا تتطلب مستوى عالياً من الثقافة والعلم كالزراعة والبناء إلى اقتصاد يرتكز على التطوير الصناعي والتكنولوجي. في سنة ٢٠٠٤ حصل تحول مهم في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات ذلك المتعلق في فروع الاقتصاد المختلفة، هذه التطورات سوف نقف عليها عن كثب من خلال الفصل الخامس من هذا التقرير، حيث نستطيع التعرف على الأسباب المؤدية إلى مثل هذه التطورات.

أثرت أحداث الانتفاضة الثانية والمندلعة منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ بشكل واضح في الاقتصاد الإسرائيلي، وساهمت في تعميق الكساد الاقتصادي الذي أصاب إسرائيل في الفترة نفسها تقريبا،

أضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية، ما جعل إسرائيل تخصص أموالاً طائلة من أجل التعامل مع إدعاءاتها بوجود "أخطار أمنية مهددة لكيانها"، وهنا تبرز مواقف إسرائيل الحربية والعسكرية، إذ إن هذه الأخطار لم تعد قائمة منذ وقت طويل، وهذا يدل على مبالغة الدوائر الإسرائيلية في هذه الأخطار لأغراض سياسية وأيديولوجية معروفة.

الفصل السابع يتناول تأثير الانتفاضة منذ اندلاعها وحتى نهاية ٢٠٠٤.

١ - ١ . فلسفة بنيامين نتنياهو الاقتصادية

وزير المالية الحالي هو بنيامين نتنياهو ، والذي يعتبر وزير مالية ذاهج جديد ، صاحب وجهات نظر اقتصادية مغايرة تماما لسابقه ، ينشد تنفيذ تقليصات من منطلق رأسمالي وليس بسبب الحاجة أو الضرورة ، آراؤه وأقواله تعكس تغييرا جذريا لم يسبق له مثيل في المشهد الاقتصادي الاجتماعي من قبل : تقسيم جديد لموارد الدولة ومصادرها - ليس بين الفقير والغني وإنما بين العام والخاص .

بنيامين نتنياهو هو أحد وزراء المالية القلائل المتميز بكون أعماله مشتقة من فلسفته ، ويختلف عن الآخرين الذين يطالبون دائما أن يظهر وبمظهر عملي يمنح الأفراد إحساسهم الاجتماعي المتطور ، ويفرضوا عليهم سياستهم الاقتصادية من دافع الضرورة الملحة ويعطوهم الشعور بأنه لا مفر من تنفيذ هذه السياسة ، أما بنيامين نتنياهو فهو يختلف تماما بتوجهه ، إذ يعلن أنه سيقبل مصاريف الحكومة من دافع الفلسفة التي يؤمن بها وليس من دافع الضرورة . بهذا الأمر يكون بنيامين نتنياهو غير اشتراكي أو غير جمهوري وإنما يتفاخر بكونه وزير مالية رأسمالياً .

وجهات نظر بنيامين نتنياهو حادة وواضحة ، وبحسبها فإن القطاع العام الضخم في الدولة هو حجر العثرة أمام الاقتصاد الإسرائيلي والسبب الرئيسي في معظم الأزمات الاقتصادية التي تصيب الدولة . هو يعتقد أن الوضع الأمني وتدهور صناعات الهاي تك العالمية ساهما مساهمة قليلة في سوء الأوضاع الاقتصادية ، وليس بمقدور هذين العاملين تفسير التدهور الحاد الحاصل في الاقتصاد . الاقتصاد الإسرائيلي ، حسب نتنياهو ، مريض جدا والقطاع الخاص ضعيف ويتحمل الأعباء الثقيلة للقطاع العام المضخم .

نتنياهو يطالب بإحداث ثورة تضاهي تلك التي آمنت بها رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر (ونفذتها فيما بعد) . هذه الثورة هي رأسمالية مكررة ، ذات قوة هائلة قد تغير الاقتصاد الإسرائيلي بشكل جذري فيما لو نفذت كما يدعي نتنياهو ، تماما مثلما تغير وجهها الاقتصادي والاجتماعي لبريطانيا بعد حكم تاتشر .

قرر نتنياهو أن يجند كل الكادر العامل بوزارته من أجل ترجمة فلسفته إلى أرض الواقع والتي تتمثل بمئة وخمسين قرارا تصبو كلها إلى تحقيق نفس الهدف : توزيع الموارد بشكل تقل فيه سيطرة القطاع العام عليها ، وتمكين القطاع الخاص من استعمال هذه الموارد من أجل نموه ، إذ ان الحكومة تحرق الأموال بينما تنتج المصانع والشركات الأموال ، وعليه يجب تحسين أوضاع هذه المصالح والشركات حتى لو كان ذلك على حساب القطاع العام .

نتنياهو يؤمن أيضا بأن تنفيذ فلسفته قد يؤدي في المرحلة الأولى إلى تعميق الكساد وزيادة البطالة ، ولكن ذلك سيكون السعر الذي سيدفعه الاقتصاد في طريق شفائه من كل أمراضه ويزيد من استقراره وثباته .

نتنياهو يعتقد أن إشفاء الاقتصاد يبدأ أولا من منطلق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة موارد الدولة ومصادرها وبعد ذلك يأتي دور تحسين الحياة الاجتماعية . " ليس ذلك عيبا أن يربح أصحاب رؤوس الأموال ، وإذا لم نعط الرأسمال ربحه فهو قد يهرب من داخلنا ويأخذ معه خيرة رجالنا " . نتنياهو يريد أن يحول إسرائيل إلى جنة عدن للمستثمرين وجهنم للوظائف الزائدة أو غير الضرورية .

هذه الفلسفة والآراء لم يسبق لها مثيل في إسرائيل ، إذ تغيرت وجهة النظر الداعية إلى توزيع الموارد بين الفقير والغني ، وتحولت إلى وجهة نظر تدعو إلى توزيع الموارد بين العام والخاص .

٢. خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل، أهدافها، تأثيرها وتقييم تنفيذها

في حزيران ٢٠٠٣ أقرت الحكومة خطة اقتصادية سميت باسم " خطة إنعاش اقتصاد إسرائيل " وذلك بعد أن ازداد الوضع سوءاً واحتدت الأزمة الاقتصادية وتعمق الركود أو الكساد الذي ميز الاقتصاد الإسرائيلي منذ بداية سنة ٢٠٠٠ . هذه الخطة أثارت العديد من الصراعات الداخلية بسبب مئات البنود التي احتوت عليها، وأيضاً بسبب الطريقة التي انتهجت لإقرارها بحسب القانون . يذكر أن معظم الخطط الاقتصادية السابقة كانت تتمثل باتفاقيات توقع بين الأطراف المتفاوضة، وبالذات الحكومة، والهستدروت ومنظمة أرباب العمل . هذه الخطة ارتكزت إلى أمرين رئيسيين : الأول إنجاح عمل أنظمة القطاع العام بكل مركباته، والثاني إعادة الاقتصاد الإسرائيلي إلى مسلك النمو طويل الأمد . فيما يلي تلخيص لأهداف الخطة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد إسرائيل وبالتالي سوف يتم تقييم تنفيذ هذه الخطة لسنة ٢٠٠٤، والوقوف عن كثب على الأهداف التي تم تحقيقها خلال هذه السنة .

٢-١. أهداف الخطة الاقتصادية

٢-١-١. تعديل وتطوير بنيوي طويل الأمد لأجهزة القطاع العام

١ . أجهزة القطاع العام تشمل العديد من المؤسسات، مثل : الحكومة ومرافقها، السلطات المحلية، الشركات الحكومية، المكاتب الحكومية، سلطة البريد، سلطة الموانئ والمطارات، سلطة البث، المؤسسات اللاربحية المختلفة (صناديق المرضى أو الجامعات)، أجهزة الأمن والشرطة (لا يشمل ذلك العاملين في مؤسسات الجيش والمجندين) . تنفيذ الخطة الاقتصادية استند بالأساس إلى تقليل مصاريف القطاع العام وبالذات مصاريف الأجور والمعاشات والتي تشكل عبئاً كبيراً على ميزانية الدولة . محاولات الحكومة السابقة لتقليل هذه المصاريف باءت بالفشل بسبب معارضة الهستدروت تنفيذ مثل هذه الخطوات . بالإضافة إلى تقليص الأجور بنسب تتراوح بين ٥,٦٪ إلى ٢١٪، فقد أعلن عن تقليص عدد العاملين في هذا القطاع وفصل ٥٠ ألف عامل من مجمل العاملين (وهم يشكلون ١٠٪ من العاملين في القطاع العام) . هذا القرار يشمل كل العاملين في خدمة الدولة .

٢ . إدارة أجهزة القطاع العام لم تكن دائماً بأيدي الحكومة، وبالذات عند الحديث عن تشغيل العمال في هذا القطاع الذي عانى من تعقيدات كثيرة وعدم مرونة يصعب إدارة القوى العاملة، وبالأخص عمليات فصل العاملين في خدمة الدولة التي استغرقت من سنة إلى سنتين . الخطة الاقتصادية غيرت هذه الظاهرة وأعطت الحكومة الحق في إدارة كاملة لكل القوى العاملة في كل أجهزة القطاع العام، وعملت على تغيير اتفاقات العمل الجماعية لكي يسهل أكثر فصل العمال، وإعداد قوائم بأسماء المفصولين، وإغلاق وحدات معينة في القطاع العام أو ضمها إلى وحدات أخرى، وتقليل المدة اللازمة لفصل العامل بحيث تكون شهرين بدلاً من سنة أو سنتين، وتغيير أنظمة العمل المتعلقة بتشغيل عمال في خدمة الدولة عن طريق مقاولين خارجيين، وتمكين العامل من الحصول على حقوقه كاملة بعد اشتغاله لمدة سنتين بدلاً من حصوله على هذه الحقوق بعد اليوم الأول لعمله، ونقل عمال في خدمة الدولة من وحدة لأخرى وتجميد تشغيل عمال إضافيين في خدمة الدولة حتى سنة ٢٠٠٨ .

٣. تجميد ارتفاع الأجور في القطاع العام الناتج بسبب حصول العامل على لقب أكاديمي أو حصوله على درجة متقدمة أكثر في عمله أو بسبب بقائه فترة أطول في عمله. هذه الزيادات وصلت أحياناً إلى أكثر من ٣٠٪، وسوف تلغى كلها أو تجمد حتى سنة ٢٠٠٨.

٤. تقليل الفوارق بين أجور المشتغلين في خدمة الدولة وبين المشتغلين في القطاعات الأخرى. هذه الفوارق قد تصل في بعض الأحيان إلى ثمانية أضعاف تقريباً، فمثلاً معدل الأجور في شركة الكهرباء يصل إلى ٥٠ ألف شيكل شهرياً بينما معدل الأجور في الدولة يصل إلى ٧ آلاف شيكل.

٥. تعديل نظام هبات التكملة للعاملين في القطاع العام: تجميد خروج العاملين في خدمة الدولة من أجل الحصول على دورات تكملة قد ترفع دخلهم بنسب قد تصل إلى ١٠٪ أو أكثر. إلغاء الامتيازات المعطاة للحاصلين على دورات تكملة ليس لها صلة بمجال عمل العامل، وتقليل اشتراك الدولة بتمويل دورات تكملة من هذا النوع لكل من يستحق التعلم في هذه الدورات.

٦. تحديد عدد الخارجين من الشرطة وأجهزة الأمن للتقاعد، وعدم السماح للعاملين في أجهزة الأمن بالخروج للتقاعد قبل سن ٦٥ كما كان متبعاً في السابق. سن التقاعد في إسرائيل هو ٦٥ سنة للرجال، ٦٠ سنة للنساء. بالإضافة لذلك تم إلغاء جميع الامتيازات التي يتمتع بها العاملون في أجهزة الأمن، مثل التخفيضات الكبيرة الممنوحة لهم عند شرائهم بعض السلع، والأدوات الكهربائية، والضرائب البلدية وغيرها.

٧. أنظمة جديدة لصناديق التقاعد القديمة: إغلاق الصناديق القديمة بسبب العجز المتراكم فيها أدخل الحكومة في مأزق لم تستطع إثره دفع ديونها لأعضاء هذه الصناديق. المتقاعدون من هذه الصناديق هم من عمال القطاع العام ودفع الديون المستحقة لهم زاد العبء على ميزانية الدولة سنة بعد أخرى. إدارة الصناديق الجديدة ستتركز بأيدي الحكومة ومراقبة عمل هذه الصناديق من ناحية مالية ستكون حصرياً بيد محاسب وزارة المالية. ديون الصناديق القديمة وصلت إلى ٥, ١٢٧ مليار شيكل، وهذه الديون سيتم دفعها عن طريق بيع بعض ممتلكات هذه الصناديق القديمة وتغيير معادلات حساب حقوق الأعضاء وجباية عمولة إدارة من كل عضو بنسبة ٢٪ من معاشه ورفع سن التقاعد إلى ٦٧ سنة، ورفع نسبة اشتراك العمال في هذه الصناديق إلى ٥, ٧٪ بدلاً من ٥٪.

٨. إصلاحات في جهاز التعليم: توزيع الموارد بشكل ناجح أكثر وإعطاء أجهزة التعليم إمكانية إدارة شؤونها وميزانياتها بشكل مستقل، ونقل صلاحيات وزارة التربية والتعليم إلى الجهات المختلفة: مديريين، معلمين، لجان جماهيرية وغيرها، وإلغاء جميع المحفزات للمعلمين في مناطق أفضلية "ب" مثل المساعدات من أجل السكن والمواصلات التي حصل عليها معلمون من مناطق شمال إسرائيل عند توجههم إلى قرى النقب والمناطق الجنوبية من إسرائيل.

٩. توحيد السلطات المحلية: كثرة السلطات المحلية التي يبلغ عددها ٢٦٦ سلطة محلية من بينها ١٥٠ سلطة محلية يبلغ عدد سكان كل واحدة منها أقل من ١٠ آلاف نسمة يؤدي حسب اعتقاد الحكومة الإسرائيلية إلى إضاعة قسم كبير من الموارد، ويؤدي إلى عدم نجاعة اقتصادية وإلحاق الأضرار بتزويد الخدمات للسكان وتصبح عمليات تطوير هذه السلطات. بناء عليه تقرر تقليص عدد السلطات من ٢٦٦ سلطة إلى ١٥٠ سلطة وذلك بهدف زيادة النجاعة الاقتصادية وإنجاح توزيع الموارد بصورة أفضل، وتحسين مستوى الخدمات البلدية وتحفيز الاستثمارات الداخلية

وتقليل كلفة العاملين، خاصة في الوظائف العليا في السلطات المحلية، وتقليل عدد نواب الرؤساء من ٤٠٠ نائب إلى ١٥٠ نائباً، يكلف كل واحد منهم مبلغ ٦٥٠ ألف شيكل سنوياً.

١٠. فرض عقوبات مادية باهظة على المخالفين من التأمين الوطني والحاصلين على مخصصات التأمين بالخداع وعلى المتهربين من دفع الضرائب. التقديرات تشير إلى أن هذه المبالغ قد تصل إلى ٥٠٠ مليون شيكل، ويشمل ذلك المتهربين من دفع الضرائب (٣٠٠ مليون شيكل) والحاصلين على مخصصات التأمين الوطني بالخداع (٢٠٠ مليون شيكل). هذه كلها سوف تعمل الحكومة على إلغاؤها أو زيادة المراقبة عليها بوسائل قانونية.

١١. زيادة المراقبة الخارجية على عمل وزارة الدفاع: تنفيذ مشاريع أمنية بعد مصادقة لجان خاصة مكونة من وزارة المالية، ووزارة العدل ووزارة الدفاع، وهذا الأمر يغير عمل وزارة الدفاع التي نفذت مشاريع عديدة دون أية مراقبة خارجية.

١٢. مراقبة توظيف أو عزل القوى العاملة في الوزارات الحكومية عن طريق محاسب وزارة المالية فقط، وليس كما كان سابقاً، إذ كانت الوزارات المختلفة هي المسؤولة عن توظيف وعزل عمالها، وبذلك نتج تناقض تام بين وزارة المالية وبين الوزارات الأخرى من حيث إدارة القوى العاملة.

١٣. إصلاحات في أجهزة سلطة البث وإلغاء المساعدات الحكومية المعطاة لمجالي الراديو والتلفزيون والمقدرة بحوالي ٩٠٠ مليون شيكل، وفتح المجال لزيادة المنافسة ونقل سلطة البث لتكون سلطة مستقلة بدلاً من ملكية الحكومة لها.

٢-١-٢. العمل من أجل النمو وزيادة الفعاليات الاقتصادية

١. خصخصة الشركات الحكومية: العديد من الشركات الحكومية تعمل بشكل احتكاري وتزيد العبء على ميزانية الدولة وترفع من حجم القطاع العام وتصبح عمله بشكل لا مثيل له فمثلاً شركة الكهرباء، وشركة الاتصالات المحلية "بيزك"، وشركة الطيران "إل-عال"، وشركة القطارات وغيرها مشمولة كلها في ميزانية الدولة، وعليه فقد تقرر تحويل هذه الشركات إلى أيد خاصة تزيد من نجاحها وتحسن الخدمات المعطاة للمستهلكين من جهة وتقلل العجز في ميزانية الدولة وتقلص الدين القومي من جهة أخرى.

٢. زيادة الاستثمارات في البنية التحتية: وذلك من أجل الوصول إلى هدف النمو الاقتصادي طويل الأمد، عن طريق الاستثمار في الشوارع والطرق وسكك الحديد وتطوير البنية التحتية التي تمكن نقل البضائع والمسافرين، وبذلك تزداد الفعاليات الاقتصادية. الخطة الاقتصادية خصصت مبلغ ٥ مليارات شيكل للاستثمار في الطرق الرئيسة خارج المدن ومبلغ ٨ مليارات شيكل للاستثمارات داخل المدن ومبلغ ٦ مليارات شيكل للسكك الحديدية.

٣. مركزة التدريب المهني: ازدياد الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل إلى أكثر من ٣٠٠ ألف شخص يتميزون بمستوى تعليمي منخفض، وبمعدل أعمار منخفض، وتنقصهم المهارات المهنية، أدى إلى دمج هؤلاء الإسرائيليين ببرامج التدريب المهني وبالذات في فروع البناء والبنية التحتية. الهدف الرئيسي لهذا المركز هو إبعاد العمال الأجانب وتعبئة أماكن العمل الشاغرة بإسرائيليين، وأيضاً نقل هذه المراكز إلى أيد خاصة تبادر إلى تجديد مستمر لخطط التدريب المهني.

- ٤ . إدخال إصلاحات في أسواق العمل : يشمل هذا البند ثلاثة مواضيع رئيسية : تقليص تشغيل العمال الأجانب ، تقليص عدد الحاصلين على مخصصات التأمين الوطني ، وبالذات عدد الحاصلين على رسوم البطالة وضمنان الدخل ، والموضوع الثالث هو دمج المتعلمين في المدارس الدينية بأسواق العمل . الفئة الأخيرة تشكل عبئاً كبيراً على الدولة إذ يحصل هؤلاء على مخصصات ويتسترون تحت الادعاء بأنهم كرسوا حياتهم من أجل التعليم الديني ، وإلزام أصحاب المصانع بدفع غرامات عالية إذا وجد أنهم يشغلون عمالاً لا يحملون التصاريح المطلوبة . عدد العمال الأجانب قد يصل إلى ٣٠٠ ألف عامل ، وتصبو الخطة إلى طرد ١٠٠ ألف عامل منهم كل سنة لمدة ٣ سنوات .
- ٥ . مساواة مخصصات الأولاد : إلغاء الوضع القائم والذي يخول الوالدين الحصول على مخصصات عن الولد الخامس بمبلغ قدره خمسة أضعاف المبلغ الممنوح للولد الأول (حوالي ١٥٠ شيكلا) وبذلك يقل عدد المعتمدين على هذه المخصصات ، ويزيد من قدرة اندماج العديد من العائلات كثيرة الأولاد في أسواق العمل ، وقد يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة في العمل في إسرائيل (التي تقل عن نسبة المشاركة في دول OECD والتي تصل إلى ٩٣٪ عند الرجال بأعمار ٢٥ - ٥٥ سنة ، اما في إسرائيل فنسبتهم تصل إلى حوالي ٨٠٪ فقط) .
- ٦ . إصلاحات في مجال الكهرباء : إلغاء احتكارية شركة الكهرباء التي تنتج الكهرباء وتوصله وتوزعه ، وإقامة شركات منتجة للكهرباء ، ٥ شركات موزعة للكهرباء حسب مناطق جغرافية ، وذلك من أجل خلق أجواء المنافسة لصالح المستهلكين . هذه الإصلاحات سوف يبدأ العمل بها مع بداية ٢٠٠٥ وسيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٦ .
- ٧ . إدخال إصلاحات في أجهزة الضرائب : هذه الإصلاحات سوف يتم البحث فيها بإسهاب في الفصل المتعلق بالإصلاحات الضريبية .
- ٨ . تقليصات في ميزانيات الوزارات المختلفة وبالذات وزارة الإسكان ، وزارة العمل والرفاه ، ووزارة الزراعة ، ووزارة السياحة بمبلغ ٥٠ مليون شيكل ، وتقليص مبلغ ٢٠ مليون شيكل من ميزانية مجالس إنتاج الخضار والفواكه ونباتات الزينة ، وإيقاف دعم الدولة للمواصلات العامة بمبلغ ١٠٠ مليون شيكل ، وتخفيض مبلغ ٥٠ مليون شيكل من ميزانية السلطة الوطنية للسلامة على الطرق .
- ٩ . تقليل مصاريف أجهزة الصحة وإصلاحات بنوية في هذه الأجهزة : تقليل مبلغ ٢٨ مليون شيكل من ميزانية التطوير التابعة لوزارة الصحة ، ونقل مستشفيات إلى ملكية خاصة قد توفر ٣٥ مليون شيكل ، ونقل بعض الخدمات الصحية من مسؤولية وزارة الصحة بما يوفر مبلغ ٤٠ مليون شيكل ، وإلغاء الإعفاء المعطى لربات البيوت بدفع رسوم التأمين الصحي وغيرها .
- ١٠ . إصلاحات في أمور الدين : إلغاء الخدمات الدينية المعطاة من قبل المجالس الدينية وضمها إلى الخدمات البلدية . بهذا يتسنى توفير مبلغ ٨٠ مليون شيكل وأيضاً تقليص مصاريف الأجور للعمال في هذه المجالس بمبلغ ٥٨ مليون شيكل ، وتقليل مبلغ ٨٠ مليون شيكل للمدارس الدينية والتوراتية ، والتقليل من عدد المدارس الدينية وإلغاء المنح المعطاة لمواطنين غير إسرائيليين حصلوا على مبالغ تقدر بحوالي ١٠٥ ملايين شيكل .
- ١١ . تقليل ميزانيات تطوير المناطق الصناعية (٢٠ مليون شيكل) ، وتقليل هبات التوازن المعطاة للسلطات المحلية (٤٠٠ مليون شيكل) ، وتقليل تمويل الأحزاب في البرلمان الإسرائيلي (١٧٠ مليون شيكل) ، وتقليص ميزانيات التطوير

الخاصة بالسلطات المحلية (٢٠٠ مليون شيكل)، وتحويل السجنون الى إدارات خاصة، وتقليص ميزانية البرلمان ومكتب مراقب الدولة (٤٠ مليون شيكل)، وتقليل عدد المبعوثين من وزارات الخارجية والأمن إلى خارج البلاد (٣٤ مليون شيكل)، وتقليص بنسبة ١٪ من ميزانيات الوزارات المختلفة بدون استثناء، وذلك لا يشمل تقليصات أخرى أقرت ضمن الخطة الاقتصادية (وزارة المالية، ٢٠٠٣).

٢-٣. تقييم تنفيذ الخطة الاقتصادية لسنة ٢٠٠٤

الخطة الاقتصادية لإنعاش اقتصاد إسرائيل تمحورت حول الظروف اللازمة لتأسيس النمو الاقتصادي طويل الأمد، وهذه الظروف تلخص بتطبيق إصلاحات شاملة ورئيسية في الدولة، وتحديد الارتفاع في المصاريف الحكومية ومواصلة تقليل عبء الضرائب. هذه الخطة حفزت انتعاش الاقتصاد إذ كان نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ يفوق كل التوقعات ووصل إلى ٢,٤٪ بدلاً من ٢,٥٪ كما كان متوقعاً مع بداية السنة. مستوى المعيشة الفعلي للسكان في إسرائيل ارتفع بنسبة ٨,٣٪، وهذا الارتفاع كان بخلاف الانخفاض الحاصل في الناتج وفي مستوى المعيشة على مدى ثلاث أو أربع سنوات، بدءاً من نهاية ١٩٩٩ وانتهاءً بنهاية سنة ٢٠٠٢ أو النصف الثاني من ٢٠٠٣.

إنعاش اقتصاد إسرائيل كان ممكناً حسب كل الآراء فيما إذا حاولت الحكومة تقييد الارتفاع في المصاريف الحكومية وتقليل مستوى العجز في الميزانية، وبالتالي تخفيض نسبة الدين القومي من الناتج العام. نسبة مصاريف الحكومة الموسعة كانت سنة ٢٠٠٣ تقارب ٥٤٪ من الناتج. نسبة العجز الحكومي وصلت إلى ٦,٥٪، أما نسبة الدين فقد كانت ١٠٧٪ من الناتج القومي. نجحت الخطة الاقتصادية المقررة منذ حزيران ٢٠٠٣ بتحقيق هذه الأهداف، إذ وصلت نسبة مصاريف الحكومة الموسعة الى ٧,٥٠٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤، وهبط العجز الحكومي إلى حوالي ٣,٤٪ من الناتج القومي، أما الدين القومي فقد هبط هو الآخر ولكن بنسبة أقل من هبوط المصاريف الحكومية وعجز الميزانية ووصل حجم الدين القومي إلى ١٠٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

هنالك إجماع تام، حسب آراء المحللين الاقتصاديين، بأن المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ومنع ارتفاع الفوائد طويلة الأمد يلزم سيطرة تامة على حجم العجز الحكومي وتقليص مصاريف الحكومة، وعليه فعلى الدولة المحافظة على هذا النهج حتى لو تغيرت الحكومات والأحزاب الحاكمة. تقليل مصاريف الحكومة بشكل مستمر قد يؤدي إلى تقليص عبء الضرائب والدين القومي، ويمكن من توجيه الموارد في أسواق المال لصالح القطاع الخاص، ويؤدي إلى انخفاض الفائدة طويلة الأمد، وبذلك قد يشجع الاستثمارات الدائمة.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ تم تصحيح القانون القاضي بتقليل العجز، وبدلاً من هدف العجز المعلن سابقاً، أعلنت الحكومة عن تغيير أهدافها بحيث لا ترتفع المصاريف الحكومية عن ١٪ سنوياً في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٠.

تشير الدلائل إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نجح خلال سنة ٢٠٠٤ في الوصول إلى هدف تأسيس النمو المستمر وذلك كاستمرار مباشر للمراحل السابقة من الخطة الاقتصادية: وقف التدهور والانتقال للنمو والوصول إلى الإنجازات المطلوبة في مجال العجز الحكومي ومسألة المصاريف الحكومية الموسعة، وقد يجمع العديد من المحللين أن هذه الإنجازات سوف تجعل اقتصاد إسرائيل أكثر حرية ودينامية، يتميز بخدمات عامة ناجعة وقطاع خاص تنافسي ينتج أماكن عمل وفرصاً

عديدة لم تكن متوفرة في السابق .

نجحت الخطة الاقتصادية سنة ٢٠٠٤ في إنجاح الخدمات الحكومية، ولزيادة المنافسة خفضت أسعار المنتجات والخدمات، وجرى تشجيع الخروج للعمل وزيادة الاستثمارات في الدولة. هذه الإصلاحات متمحورة في أسواق المال، وخصخصة البنوك الحكومية، وخصخصة معامل تكرير النفط، وتطبيق الإصلاحات في فرع الكهرباء، وتطبيق الإصلاحات بتنفيذ استثمارات في البنية التحتية، والإصلاحات بشأن العمال الأجانب وغيرها.

إذا نظرنا إلى المصاريف الحكومية والعامه للسنوات ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ نجد أنها ارتفعت بين السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ بنسبة تفوق ارتفاعها بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٣، وذلك بسبب الركود الاقتصادي والحاجة لزيادة ميزانية "الدفاع"، وذلك بالرغم من التقليل البارزة التي حدثت في بعض المصاريف الأخرى. ومن هذا المنطلق اتخذت الحكومة خطوات حازمة لكبح المصاريف العامة، ولكي تحقق الحكومة هذا الهدف قلصت ضمن خطتها الاقتصادية مصاريفها، وخفضت الأجر الفعلي في القطاع العام، وأوقفت التزايد السريع في تشغيل العمال في القطاع العام: هذه السياسة أدت سنة ٢٠٠٤ إلى تقليل عدم التأكد وساهمت بزيادة مصداقية الحكومة وبالتالي فإن هذه الأمور، إضافة إلى الحصول على الضمانات والمساعدات الأميركية، ساعدت في زيادة مصداقية الأسواق المالية سنة ٢٠٠٤، وهبوط نسبة الفائدة الفعلية على سندات الدين المربوطة بجدول غلاء المعيشة أو بالعملة الصعبة.

سنة ٢٠٠٣، وصلت نسبة المصاريف الحكومية الشاملة إلى ٣, ٥٣٪ وهذه النسبة أعلى بكثير من معدل دول OECD (Organization of Economic Co-operation and Development) التي تصل فيها النسبة إلى ٣, ٤١٪. المصاريف العالية في إسرائيل تنسب إلى مصاريف الأمن المرتفعة جداً، إذ تصل هذه المصاريف إلى حوالي ٢٥٪ من ميزانية الدولة. بالإضافة لذلك فإن دفع الفائدة على الدين القومي يكون بمبالغ طائلة تصل أحياناً إلى ٥٪ أو أكثر من ميزانية الدولة. ولكن حتى لو أنقصنا مصاريف الأمن والفائدة من ميزانية الدولة، فإننا نجد أن نسبة هذه المصاريف لا تزال عالية بالمقارنة مع دول OECD. هنالك علاقة سلبية بين مصاريف الحكومة والنمو الاقتصادي، وكلما ازدادت مصاريف الحكومة فإن الفائدة ترتفع، ويؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الاستثمارات، وخلق أجواء ضاغطة في أسواق العمل، إذ يساعد ذلك على ارتفاع الأجور وانخفاض أرباح الشركات وازدياد عبء الضريبة الضار بالنمو.

سنة ٢٠٠٤، هبطت نفقات الحكومة الموسعة من الناتج القومي، ووصلت كما ذكر أعلاه إلى ١, ٥٠٪ وكل ذلك على خلفية الهبوط الفعلي في الاستهلاك العام والارتفاع الفعلي في الناتج. بالمقارنة مع باقي دول العالم، فإن هذه النسبة، رغم هبوطها، لا زالت أعلى من مثيلاتها في العديد من دول العالم. بنك إسرائيل يتطرق إلى أهمية الاستمرار في هذه السياسة وتقليل القطاع العام وعبء الضرائب. هذا الأمر سيساهم في نجاعة الاقتصاد وزيادة نسبة النمو وتقليص نسبة البطالة وفي تحسين مستوى الحياة لكافة الأفراد (تقارير بنك إسرائيل، ٢٠٠٤).

انخفض الدين القومي بشكل ملموس من ١٦٨٪ سنة ١٩٨٦ من الناتج القومي إلى نسبة ١٠٧٪ سنة ٢٠٠٣، ولكن بالرغم من ذلك ففي السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ وإثر تباطؤ الفعاليات الاقتصادية العالمية وازدياد المخاطر الأمنية التي تهدد إسرائيل من جهة، وهبوط مدخولات الدولة من الضرائب من جهة أخرى، ارتفعت نسبة الدين القومي إلى الناتج لتصل إلى ١٠٧٪ سنة ٢٠٠٣ بعد أن كان بنسبة ٩١٪ سنة ٢٠٠٠، وكما ذكر فإن الدين القومي هبط سنة ٢٠٠٤ إلى

١٠٥٪ من الناتج، وهذا الأمر بحد ذاته يدل على التحول الحاصل في الاقتصاد ابتداء من سنة ٢٠٠٤. الدين القومي هو أحد المعايير التي يقاس بحسبها استقرار الدول ويلزم تجنيد الأموال على نطاق واسع. هذه العوامل تزيد من نسب الفوائد التي يتحملها الاقتصاد وتؤثر في نطاق الفعاليات والاستثمارات وفي نسب النمو في القطاع الخاص. عبء الفائدة الذي تتحمله إسرائيل يساوي ضعفي عبء الفائدة أو أكثر في باقي دول العالم، فمثلاً دفعت إسرائيل سنة ٢٠٠٣ مبلغ ٣٥ مليار شيكل (وهي تشكل حوالي ٦,٥٪ من الناتج القومي)، هذا المبلغ أعلى بحوالي ٥٠٪ من ميزانية التربية والتعليم وأعلى بحوالي ٢٥٠٪ من ميزانية وزارة الصحة. هذه المبالغ تؤدي إلى ازدياد الضرورة في المحافظة على عبء ضرائب عال، وتقلل بشكل ملموس مرونة الحكومة في تخصيص مصاريف لأهداف أخرى.

سنة ٢٠٠٤ هبطت الفائدة المدفوعة إلى ٥,٥٪ من الناتج القومي، وهذه أيضاً دلالة جيدة على انتعاش الاقتصاد سنة ٢٠٠٤. يذكر أن نسبة الدين القومي (والتي تفوق ١٠٠٪ من الناتج القومي) هي أعلى بكثير من معدل دول OECD (تصل فيها النسبة إلى ٨٠٪).

مع بداية سنة ٢٠٠٤، انتقلت إسرائيل من هدف يقل فيه العجز كما كان في السابق إلى هدف تقل فيه نفقات الحكومة بشكل حقيقي، وكذلك تقرر منذ بداية ٢٠٠٥ أن لا يزيد العجز عن نسبة ٣٪ من الناتج، وبهذا يمكن للحكومة زيادة المرونة بما يتعلق بنفقاتها، وهذا ما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٤. التوقعات تشير إلى هبوط الدين القومي بشكل ملموس ابتداء من ٢٠٠٥، وهذا الهبوط سيكون مستمراً ومتتابعاً سنة بعد أخرى حتى سنة ٢٠٠٨ والتي تقرر فيها أن يصل عجز الحكومة إلى ٢,٥٪ من الناتج.

واصل مستوى الأجور الحقيقي في القطاع العام انخفاضه سنة ٢٠٠٤، وهبط بشكل حقيقي بنسبة ٣,٨٪، وهذا الإنجاز يشير إلى نجاح الحكومة في تقليل مصاريفها (من ٥٣,٣٪ إلى ٥٠,١٪). هذا الهبوط شمل العمال المنظمين في منظمة العمال الهستدروت، والمعلمين في المدارس، والعاملين في خدمة الدولة (السلطات المحلية والمؤسسات اللاربحية)، ومديري الشركات العامة وأصحاب الوظائف العليا في القطاع العام.

عدد العاملين في القطاع العام قل سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٣٪ كما تقرر ضمن الخطة الاقتصادية، وتم تشجيع العديد من العاملين على الخروج للتقاعد، بحيث يتقاضى شخص يتقاعد حسب توصيات الحكومة دخلاً يساوي ٧٥٪ من دخله.

سنة ٢٠٠٤ ولأول مرة منذ أربع سنوات، ارتفع الناتج القومي للفرد وكان نموه إيجابياً. في النصف الأول من السنة نما الاقتصاد بنسبة ٣,٨٪ وهذا يمثل ارتفاع الناتج القومي للفرد بنسبة ٢,٢٪ بعد هبوطه بنسبة ٧,٥٪ خلال السنوات الأربع السابقة. هذا النمو نجح بسبب إقرار الخطة والبدء بتنفيذها، وأيضاً بسبب عوامل خارجية مثل تسريع الفعاليات الاقتصادية في العالم والهدوء الأمني، كل هذه أدت إلى خروج الاقتصاد من الركود الاقتصادي العميق والذي استمر منذ سنة ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٣.

أدى الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة العجز الحكومي وإلى ارتفاع الدين القومي من مجمل الناتج، وزاد من مستوى عدم التأكد والاستقرار الاقتصادي. الخطة الاقتصادية شملت ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى بدأت سنة ٢٠٠٣ بوقف تدهور الاقتصاد وبتخاذ خطوات فورية لإنعاشه، شملت تقليلاً ملموساً

في مصاريف الحكومة، وتغييرات بنوية في القطاع العام، وتخفيض الضرائب على العمل (سيكرس لهذا الأمر فصل خاص فيما يلي)، وتجديد عمليات الخصخصة، وإدخال تغييرات عديدة لتقليص مستوى المخصصات والمستحقات الاجتماعية، وإخراج عمال أجانب وتبديلهم بإسرائيليين وإصلاحات جذرية لإنقاذ صناديق التقاعد.

المرحلة الثانية بدأت مع بداية سنة ٢٠٠٤ وتمحورت في الانتقال إلى النمو، من خلال تحديد سياسة مستقبلية تهدف إلى تحسين مستوى الحياة لمجمل سكان إسرائيل. تقليل مصاريف الحكومة ونسبتها من الناتج القومي، وتقليل نسبة الضرائب والتغييرات البنوية الشاملة في القطاع العام هي بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى نمو سريع نسبياً مع بداية ٢٠٠٤، وذلك بالإضافة إلى تسارع الفعاليات الاقتصادية العالمية. هذه الأمور أدت إلى ارتفاع التصدير وناتج القطاع الخاص بنسب عالية وصلت إلى ٤٪ أو أكثر مع نهاية ٢٠٠٤.

المرحلة الثالثة تتلخص بإيجاد الظروف المناسبة لتأسيس النمو على المدى البعيد وتقوية المجتمع بأكمله. التوقعات حول نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ كانت ٥, ٢٪ ولكن الناتج الفعلي نما بنسبة ٢, ٤٪. التوقعات حول نمو الناتج لسنة ٢٠٠٥ تقدر بنسبة ٨, ٣٪ وقد يتمكن إنجاز هذا الهدف بسهولة فيما إذا استمرت الحكومة بتطبيق بنود الخطة الاقتصادية الجديدة والتي يتوقع أن يكون العجز الحكومي فيها بنسبة ٣٪ وارتفاع فعلي بنسبة مصاريف الحكومة بنسبة ١٪ حسب تقديرات بنك إسرائيل.

انخفاض العجز الحكومي سنة ٢٠٠٤ قد يعطي دلالة واضحة للقطاع الخاص باستقرار الأوضاع وازدياد نجاعة القطاع العام، والتي كانت قد تضررت جداً في سنوات الركود الأخير، وتمكنه من تمويل استثماراته بشكل أسهل وأفضل. ارتفع الناتج المحلي الخام للقطاع الخاص خلال سنة ٢٠٠٤ بنسبة ٥٪ بحساب سنوي، وذلك استمراراً لارتفاعه بنسبة ١, ٢٪ من سنة ٢٠٠٣. تطور الناتج في القطاع الخاص يعكس ارتفاعاً في معظم فروع الخدمات الإنتاجية ومن بينها فروع الصناعة والبناء. ميزانية ٢٠٠٤ كانت ٢٥٥ مليار شيكل وهي أعلى بنسبة ٥, ٠٪ من ميزانية ٢٠٠٣. مدخولات الدولة من الضرائب وصلت إلى ٤, ١٤٩ مليار شيكل وهي أعلى بحوالي ٥, ٤٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣.

لا يفوتنا ان نذكر أن الخطة الاقتصادية سوف تجلب الضرر لمن يحتاج إلى المساعدات الحكومية. الأمثلة الواضحة لذلك: إلغاء الإعانات السكنية والقروض المعطاة للأزواج الشابة، التآكل الحاصل في المساعدات المقدمة للمرضى والتقليصات في أجهزة الصحة، والإساءة الحاصلة لعمومي الدخل وغير المستحقين للحصول على المستحقات الاجتماعية او مخصصات التأمين الوطني، الضرر الذي قد ينتج لأجهزة التربية والتعليم بوقف تنفيذ يوم تعليمي طويل، التقليصات الحاصلة بمخصصات التأمين الأخرى مثل تقليص مخصصات الشيخوخة أو مخصصات المعاقين. علينا أن نذكر أن هذه الإساءة قد تكون مؤقتة إلى حين يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالرجوع إلى مسلك النمو طويل الأمد والازدهار المستمر.

٢.٣. النقاش حول ميزانية ٢٠٠٥، ورؤية مستقبلية

بسبب عدم النجاح المستمر بإنجاز أهداف تقليص العجز، تبنت الحكومة ابتداء من سنة ٢٠٠٥ هدفاً يتعلق بنسبة تغيير النفقات بدلاً من هدف العجز. حسب الأهداف الجديدة من المتوقع ان تكبر النفقات في الميزانية بنسبة ١٪ بشكل فعلي كحد أقصى في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠١٠، وذلك بشرط ان لا يتعدى العجز نسبة ٣٪ من الناتج. لهذا

التغيير نقص ملحوظ : ستكون امكانية تجاوز سهلة لأهداف السياسة عن طريق تغييرات حسابية . فمثلاً : قرار الحكومة تقليص اشتراكها بجزانية مؤسسة التأمين الوطني وبالمقابل تقليص تحويلات المؤسسة للحكومة ستمكن من إنجاز الهدف دون تغيير يذكر في سياسة الحكومة .

تقوية أمانة القانون ومصداقيته قد تتحقق فيما اذا انتقلت الحكومة الى تعريف الأهداف على أساس الحكومة الموسعة - كما هو معتاد في معظم الدول المتطورة . بالإضافة لذلك تعريف الأهداف بمفاهيم النفقات تمكن الحكومة من دعم أهداف أخرى مختلفة مثل الاستثمارات المالية والأبحاث والتطوير في الصناعة عن طريق تسهيلات ضريبية ، وبهذا قد يكبر العجز دون الطعن في الأهداف الملزمة للحكومة . وعليه ، لكي يكون القانون الجديد أساساً متيناً لسياسة الحكومة يجب إرفاقه على الأقل بتقرير هدف يتعلق بنسبة الدين العام من الناتج على المدى المتوسط . هذا الهدف يمكن في كل فترة من فحص مدى فاعلية سياسة الحكومة بتقليص نسبة الدين العام من الناتج ، ويشكل وزناً مضاداً للضغوطات بشأن تقليل الضرائب . في هذا الصدد ، علينا ان نذكر المستوى العالي الحالي لنسبة الدين العام من الناتج ، والذي لا يتوقع أن يقل بشكل ملحوظ اذا كانت مستويات العجز في السنوات القادمة قريبة من الحد الأقصى بنسبة ٣٪ من الناتج كما تقرر حسب الأهداف الجديدة في القانون الجديد .

الى جانب سيئات القانون الجديد ، هنالك بعض الميزات البارزة في مجال التخطيط . تحديد نسبة ارتفاع النفقات للسنوات المقبلة تقرر فعليا مستوى النفقات الشامل دون أية سياسة لتقلبات الفعاليات الاقتصادية في الدولة أو في مدخولات الدولة من الضرائب ، وهذا بشرط أن يكون قريبا من الحد الأقصى (٣٪) المقررة حسب القانون . تخطيط من هذا القبيل يمكن من بلورة نطاق ميزانية الدولة على أساس خطط متعددة السنين قد تؤدي الى استغلال ناجح أكثر للموارد في مجالات الأمن ، التربية ، الصحة والبنية التحتية ، وبهذا قد يتحسن أداء الحكومة . هذه الميزات ستكون فعالة فقط عندما يكون مستوى العجز قليلاً لدرجة لا تؤثر فيها تغييرات في الفعاليات الاقتصادية ومدخولات الدولة على الحد الأقصى للعجز . وكمثال لنطاق ، يمكن ان تعمل فيه السياسة ، النموذج الذي تبنته دول الاتحاد الأوروبي حسب ميثاق الاستقرار والنمو (Stability and Growth Pat) وستكون الميزانية بتوازن او بفائض مع الامتناع عن الشدوذ من حد أقصى بنسبة ٣٪ من الناتج بفترات الكساد الاقتصادي .

يذكر مع ذلك ان الحد الأقصى للعجز في هذه الدول كان فعالاً ، ولكن الدولتين الكبيرتين في الاتحاد (فرنسا والمانيا) تشدان في المدة الاخيرة عن الحد الأقصى ، وليس من المتوقع ان تحققاً مستويات عجز أقل من ٣٪ من الناتج في السنتين القادمتين .

لفحص الملاءمة بين الأهداف التي قررتها الحكومة للسنوات المقبلة وبين قراراتها بشأن خطوات سياسية معينة ، فقد تم تحليل التطور المتوقع لميزانية الحكومة وفق قرارات اتخذت في الماضي حسب متغيرات اقتصادية مختلفة وتطورها في الماضي . الفرضيات التي ارتكز اليها هذا التحليل كانت بالأساس كالتالي :

أولاً : نمو الناتج سنة ٢٠٠٥ بنسبة ٣,٣٪ وفي كل سنة من السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠ بنسبة ٤٪ . هذه النسب تستند الى نمو التشغيل بنسبة اكبر من ازدياد قوة العمل ، وعليه تكون نسبة البطالة حول معدلها السنوي .

ثانياً : ارتفاع سنوي بنسبة ٣,٤٪ في الناتج للمشتغل الواحد (مثلما كان عبر الثلاثين سنة السابقة) . ولهذا يساهم

النمو في تقليل عبء الضرائب من خلال الإصلاحات الضريبية، وتغييرات قوانين العمل وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. بالإضافة لذلك سيزيد الدخل الفعلي بنسبة تضاهي ازدياد الناتج للمشتغل الواحد. ثالثاً: تجميد استيعاب القوى العاملة والأجور والميزانيات الرقمية في القطاع العام. ارتفاع أسعار الاستهلاك العام يشابه ارتفاع أسعار الناتج.

رابعاً: المساعدات الأميركية المدنية ستقل حسب اتفاق متعدد السنين بمبلغ ١٢٠ مليون دولار سنوياً، ولكن المساعدات الامنية سترتفع بمبلغ ٦٠ مليون دولار سنوياً.

خامساً: ميزانية الأمن لسنة ٢٠٠٥ تبقى كما تقرر في نهاية ٢٠٠٤. في السنوات القادمة ترتفع ميزانية الأمن بنسبة ٦,٠٪ فعلياً للسنة، وذلك بسبب المساعدات الامنية التي ستعطي في نطاق الاتفاق على تقليل المساعدات المدنية. سادساً: سعر صرف الدولار سيكون كما هو عليه في الوقت الراهن، أي ٥,٤ شيكل مقابل الدولار الواحد، وهذا السعر سيبقى حتى نهاية سنة ٢٠٠٥ ولكن منذ سنة ٢٠٠٦ سيرتفع الى ٧,٤ شيكل للدولار الواحد. ارتفاع جدول غلاء المعيشة سيكون بنسبة ٢٪ سنوياً.

حسب التحليل فإن نسبة الارتفاع المتوقع في النفقات بسنة ٢٠٠٥ حسب قرارات الحكومة القائمة تتلاءم مع الحد الأقصى بنسبة ١٪ الذي قرره الحكومة، ولكن العجز المتوقع قد يشذ بنسبة ١٪ من الناتج فوق النسبة المقررة (٣٪) وذلك بسبب ارتفاع العجز في بداية ٢٠٠٥ وهبوط متوقع بمدخولات الحكومة سنة ٢٠٠٥، مع تفعيل مرحلة اضافية من الإصلاحات الضريبية. هذا معناه ان الملاءمة ستكون كبيرة بعد ٢٠٠٥ ومن المطلوب أن تقل النفقات بأكثر من ١٪ بدل ارتفاعها فعلياً بنسبة ١٪. كخطوة بديلة يمكن ان تقوم الحكومة بزيادة مدخولاتها عن طريق تأجيل تنفيذ المرحلة القادمة من الإصلاحات الضريبية او عن طريق رفع ضرائب أخرى. في السنوات بعد ٢٠٠٥ من المتوقع ان يكون ازدياد النفقات (بانعدام خطوات اضافية) اكبر من ١٪، وعليه من المطلوب أيضاً تنفيذ ملاءمات اضافية في الميزانية في نطاق ملحوظ من أجل تقليل نسبة نمو النفقات في هذه السنوات. بدون خطوات اضافية من المتوقع ان يهبط العجز الى نسبة تقل عن ٣٪ من الناتج في سنة ٢٠٠٨ فقط ونسبة الدين العام من الناتج لا تقل الى نسبة ١٠٠٪ من الناتج حتى في سنة ٢٠١٠.

اتباع مسلك تهبط فيه المصاريف على مدى السنين أمر صعب جداً، وبالذات بسبب صعوبة تقليل الأسعار النسبية للخدمات العامة، ومن هنا على الحكومة بلورة خطط تمكنها من تقليص نطاق هذه الخدمات العامة (بما في ذلك الأمن) وتقليص التشغيل فيها. إثر الملاءمات المطلوبة وحجمها الكبير فإن المحافظة على امانة ومصداقية التزام الحكومة بهذه القرارات، تلزم ان يكون تنفيذ التخطيط والخطوات المهيئة لإجراء الملاءمات المذكورة اعلاه فورياً في نطاق ميزانية متعددة السنوات.

لائحة رقم (١) عجز الموازنة العامة، إيراداتها ونفقاتها، حتى نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي GDP

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
٢,٥	٢,٣	٤,١	٠,٥	٢,٨	٢,٦	٢,٢	٢,٣	الحد الأقصى للعجز المحلي للحكومة
٥,٢	٥,٤	٣,٥	٣,٦	٠,٥	٢,٨	٢,٨	٣	العجز المحلي الفعلي للحكومة
٣	٣	٣,٩	١,٨	٣,٦	٣,١	٢,٨	٣	الحد الأقصى للعجز الكلي للحكومة
٥,٤	٥,٦	٣,٨	٤,٦	٠,٧	٣,٣	٣,٢	٣,٣	العجز الكلي الفعلي للحكومة
٣٥,٨	٣٤,٣	٣٦,٤	٣٥,٣	٣٧,١	٣٦,٥	٣٧,٥	٣٧,٩	مجمّل المدخولات الصافي
٣٠	٢٩,٣	٣٠,٣	٣١,١	٣١,٣	٢٩,٨	٢٩,٧	٣٠,٧	الضرائب والرسوم
١,٢	١	١,٤	١,٣	١,٧	١,٩	٢,٢	١,٧	الفوائد، الأرباح، مدخولات بيع الأراضي
٠	٠	٠	٠	٠	٠,٩	١	٠,٧	أرباح بنك إسرائيل
٢,٠	١,٩	١,٦	٠,٩	١,٥	١,٤	١,٤	١,٦	قروض التأمين الوطني
٢,٩	٢,٢	٣,١	٢,١	٢,٥	٢,٦	٣,٢	٣,٢	هبات حكومة الولايات المتحدة
٤١	٣٩,٩	٤٠,٢	٣٩,٨	٣٧,٧	٣٨,٩	٣٩,٨	٤٠,٦	مجمّل المصاريف الصافي
٦,١	٧,٧	٦,٨	٧	٧	٦,٩	٧,٣	٧,٤	الفوائد ودعم الاعتماد
٩,٣	٩,٤	٩,٨	٩	٨,٦	٨,٨	٩,٣	٩,٤	مصاريف الأمن

لائحة رقم ٢: سلّم الأفضليات في مصاريف الحكومة ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٤ (نسبة من الإجمالي)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	مجمّل مصاريف الحكومة (دون فوائد)
١٤,٦	١٤,٩	١٣,٨	١٤,٩	١٤,٨	١٥,٢	١٤,٦	١٥,١	التربية
١٤,١	١٥	١٤,٦	١٥	١٥,١	١٥,٤	١٥,٨	١٥,١	الصحة
٢٤,٥	٢٤,٥	٢٥,٥	٢٢,٦	٢٣,١	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٣,٢	الأمن
١٩,٨	١٩,٥	١٩,٣	١٩,٧	١٩,٢	١٨,٧	١٨,٣	١٧,٦	مستحقات التأمين الوطني
٢,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٢	٢,١	البنية التحتية
٢٤,٢	٢٣,٤	٢٤,١	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٦,٣	٢٥,٨	٢٦,٩	آخر

لائحة رقم ٣: سنّ التقاعد في دول OECD. ٢٠٠٠

سنّ تقاعد النساء	سنّ تقاعد الرجال	الدولة
٦١	٦٢	الجمهورية التشيكية
٥٧	٦٠	هنغاريا
٦٥	٦٥	بولندا
٦٠	٦٥	النمسا
٦٥	٦٥	بلجيكا
٦٧	٦٧	الدانمارك
٦٥	٦٥	فنلندا
٦٠	٦٠	فرنسا
٦٣	٦٣	ألمانيا
٦٠	٦٥	اليونان
٦٥	٦٥	إيرلندا
٦٠	٦٥	إيطاليا
٦٥	٦٥	لوكسمبورغ
٦٥	٦٥	هولندا
٦٥	٦٥	البرتغال
٦٥	٦٥	إسبانيا
٦٥	٦٥	السويد
٦٥	٦٥	الولايات المتحدة
٦٥	٦٥	اليابان
٦٥	٦٥	نيوزيلاندا
٦٥	٦٥	كندا
٦٣	٦٤	معدل دول OECD

OECD إسرائيل ودول ، GDP لائحة رقم ٤ : وزن النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠٤

الدولة	نسبة النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي
السويد	٥٩
الدانمارك	٥٦,٦
فرنسا	٥٤,٤
اسرائيل	٥٤
النمسا	٥١,٦
فنلندا	٥١
بلجيكا	٤٩,٧
المانيا	٤٩,٤
ايطاليا	٤٨,٥
معدل الاتحاد الاوروبي	٤٨,٥
النرويج	٤٨,٤
البرتغال	٤٦,٨
اليونان	٤٦,٧
معدل OECD	٤٥,٩
بريطانيا	٤٢,٨
كندا	٤٠,١
هولندا	٣٩,٨
نيوزيلاندا	٣٩,٨
اسبانيا	٣٩,٣
اليابان	٣٨,٣
استراليا	٣٦,٢
الولايات المتحدة	٣٥,٩
ايرلندا	٣٥,٢

المصدر: تقارير البنك الدولي.

٣. الفقر والبطالة في إسرائيل ٢٠٠٤

تدهور الفعاليات الاقتصادية في السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ والذي توقف مع انتهاء ٢٠٠٣ وابتداءً بالتحول مع بداية ٢٠٠٤ أثر بشكل سلبي في ارتفاع نسبة العائلات الفقيرة وازدياد حجم البطالة في إسرائيل، والذي وصل مع نهاية سنة ٢٠٠٣ الى ٧,١٠٪ من مجمل القوة العاملة. تسارع الفعاليات الاقتصادية في إسرائيل لزال بطيئاً والتوجهات السلبية لهبوط مستوى المعيشة، والتآكل الحاصل في الأجور واتساع البطالة كل ذلك أثر سلباً بشكل واضح، وقد يكون الخروج من هذه الظواهر بطيئاً ولا يتماشى مع النمو الحاصل في الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤.

تشير المعطيات الرئيسية في دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن هبوط الأجر الفعلي كان بنسبة ٤٪ وذلك بسبب هبوط تكلفة العمل لدى معظم المنتجين وأيضاً انخفاض الدخل في القطاع العام، بينما ساهم ارتفاع جدول غلاء المعيشة بنسبة ٦,٥٪ سنة ٢٠٠٢ الى انخفاض الدخل الفعلي بنسبة ٧,٥٪. تآكل الأجور ظهر في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص. هبوط الأجر شمل معظم فروع القطاع الخاص ولكن الهبوط كان ملحوظاً أكثر في فروع تركزت إلى القوة العاملة المثقفة والماهرة. في الفروع التقليدية والمختلطة في الصناعة انخفض الأجر الفعلي سنة ٢٠٠٤ بنسبة معتدلة، أما في فرع خدمات الضيافة والطعام فقد ظهرت بوادر ارتفاع طفيفة بعد هبوطه سنة ٢٠٠٣.

سنة ٢٠٠٣ شهدت اتساع دائرة البطالة ولكن بصورة معتدلة نسبياً، ووصلت إلى ٧,١٠٪، أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بقيت نسبة البطالة عالية جداً ولم تتغير تقريباً عما كانت عليه سنة ٢٠٠٣، إذ وصلت هذه النسبة إلى ٥,١٠٪، ولكن بالرغم من ذلك فإن عدد المشتغلين ازداد بفعل أهداف الخطة الاقتصادية الرامية إلى تقليص عدد العمال الأجانب واستبدالهم بعمال إسرائيليين. عدد العمال الذين ملأوا أماكن عمل شاغرة ارتفع فوق ارتفاع نسبة المشاركة في العمل سنة ٢٠٠٤، وعليه انخفضت نسبة البطالة قليلاً هذه السنة، بينما حدث العكس تماماً سنة ٢٠٠٣ إذ ازداد عدد المشتغلين الإسرائيليين الذين احتلوا أماكن عمل كان العمال الأجانب يشغلونها ولكن ارتفاع نسبة المشاركة كانت فوق ارتفاع عدد هؤلاء المشتغلين. عدد المشتغلين في فروع تقليدية مثل البناء وخدمات الضيافة والطعام ازداد ولكن برز من جهة أخرى الانخفاض الحاصل في القطاع العام.

استمرت في سنة ٢٠٠٤ سلسلة الأضرار التي لحقت بمخصصات التأمين الوطني. ففي حزيران ٢٠٠٣ بدأ التقليص الحاد في مخصصات ضمان الدخل، وفي آب ٢٠٠٣ تم تفعيل المرحلة الأولى من خطة تقليص مخصصات الأولاد والمفروض أن تستمر حتى آب ٢٠٠٩. هذه المرحلة شملت تقليص ١٥٪ من مخصصات الأولاد، وتقليص معظم مخصصات التأمين الوطني بنسبة ٤٪، وتصعب شروط الاستحقاق لهذه المخصصات وبالذات مخصصات ضمان الدخل ورسوم البطالة. استمرت في سنة ٢٠٠٤ هذه التقليصات وبالأساس تم تخفيض مخصصات الشيخوخة بنسبة ١٤٪ ومخصصات المعاقين بنسبة ١٥٪. مخصصات استكمال الدخل انخفضت بنسبة ٥,٢٪ أما انخفاض مخصصات ضمان الدخل الفعلي فقد كان بين ٢٪ - ١٢٪ وذلك حسب تركيب العائلة وعمر الأب فيها.

هذه التغييرات الجمة في سياسة الرفاه الحكومية أو بالأحرى في السياسة الاقتصادية الاجتماعية والرامية إلى تقليل الفوارق الاجتماعية لم تفصح عن أجهزة الضرائب المباشرة، فضرورية الدخل ورسوم التأمين الوطني تجيها مؤسسة التأمين الوطني، ومع تطبيق المرحلة الأولى من الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى تقليل عبء الضرائب على العمل

وفرض الضرائب على أسواق المال. هذه الإصلاحات الضريبية لا تمس بتاتا الفئات الضعيفة اقتصاديا (العشرون بالمئة من ذوي الدخل المنخفض في إسرائيل لا يحصلون على دخل من العمل تقريبا أو لا يدفعون الضرائب بسبب دخلهم المنخفض من العمل). نسبة الضريبة قلت من العشر الرابع فصاعداً. تقليل ضريبة الدخل عدل هبوط الدخل الصافي الناتج عن تآكل الدخل. تآكل مستوى المخصصات الاجتماعية ومستحقات التأمين الوطني للعائلات غير العاملة وللشيوخ أساء لوضع هاتين الفئتين بالنسبة لباقي فئات السكان. التغييرات المتبعة بنسبة رسوم التأمين الوطني للأجيرين عملت بشكل إيجابي على تقليل الفوارق، ولكنها لا تكفي وحدها لإغلاق هذه الفجوات العميقة. في كانون الثاني ٢٠٠٤ قللت الحكومة رسوم التأمين الوطني لذوي الدخل المنخفض، وبالمقابل رفعت رسوم التأمين الوطني لذوي الدخل المرتفع. إلغاء الحد الأقصى للدخل والذي تدفع بسببه رسوم التأمين الوطني سنة ٢٠٠٢ عمل هو الآخر بنفس الاتجاه، أي على تقليل الفوارق، ولكن هذا الحد الأقصى أعيد سنة ٢٠٠٣ وتأثيره بذلك قد يكون سلبياً. الحد الأقصى للدخل هو خمسة أضعاف معدل الدخل أي مبلغ ٣٥٠٠٠ شيكل فمن يتقاضى حتى هذا المبلغ يدفع نسبة ضريبة تساوي ٩٪ كرسوم للتأمين الوطني ومن يتقاضى فوق هذا المبلغ لا يدفع أية مبالغ إضافية للتأمين الوطني.

المعطيات حول حجم الفقر واللامساواة بتوزيع الدخل في الدولة تضم سكان القدس الشرقية، وتشير إلى اتساع حجم الفقر في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤، إذ وصلت نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى ٢١٪ من مجمل العائلات في إسرائيل. عدد الذين انضموا إلى دائرة الفقر يقدر بحوالي ١٠٠ ألف شخص، وبذلك يصبح عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر ١,٥ مليون شخص من أصل ٦,٨ مليون شخص يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٤. عدد الأولاد الذين يعيشون تحت خط الفقر يصل إلى ٦٦٠ ألف طفل وهذا معناه أن كل ولد ثالث في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر وعددهم يشكل ٨,٣٠٪ من مجمل الأطفال في إسرائيل. عدد العائلات الفقيرة يصل إلى ٣٦٦ ألف عائلة. اتساع دائرة الفقر ميز معظم فئات السكان الضعيفة، ولم يفصح عن العائلات العاملة. خط الفقر يحسب حسب ٤٠٪ من معدل الدخل في إسرائيل (حوالي ٢٨٠٠ شيكل).

ازداد فقر العائلات الفقيرة سنة ٢٠٠٤، وابتعد دخلهم عن خط الفقر أكثر فأكثر، ليصبح ٣٠,٥٪ منه بدلاً من ٢٨٪ سنة ٢٠٠٣. تعميق الفقر ظهر في العائلات غير العاملة في سن العمل. تقليص مخصصات التأمين الوطني وفق الخطة الاقتصادية الجديدة والتي بدأ في تطبيقها بشكل مكثف منذ منتصف ٢٠٠٣، هو السبب الرئيسي لتعميق دائرة البطالة في إسرائيل، وقد قلت سنة ٢٠٠٤ تأثيرات المستحقات الاجتماعية لتقليص حجم الفقر حسب الدخل الاقتصادي. المستحقات الاجتماعية والتحويلات للعائلات مع خصم الضرائب المباشرة أخرجت من دائرة الفقر ٤٣٪ من الفقراء مقارنة مع ٧٤٪ سنة ٢٠٠٣.

تآكلت مخصصات التأمين الوطني للعائلة الواحدة بمعدل ٧,٥٪ بشكل فعلي، الأمر الذي طال كل طبقات السكان. عند الطبقات الضعيفة ظهر التقليل الحاد في مخصصات ضمان الدخل من جهة، وتآكل مخصصات استكمال الدخل للشيوخ المستحقين. الوضع الاقتصادي للشيوخ ولغير العاملين في سن العمل أصبح سيئاً أكثر نسبة إلى العائلات العاملة. كل العائلات عانت من تقليص المخصصات ولكن العائلات العاملة تمتعت بانخفاض نسبة

ضرائب الدخل .

تدل صورة الوضع في إسرائيل على تطورات متناقضة: تقلص الفوارق في الدخل الاقتصادي وارتفاع الفوارق في الدخل الصافي . جدول جيني لتوزيع الدخل الاقتصادي هبط بنسبة ٢٪ بسنة ٢٠٠٤ ، بينما ارتفع هذا الجدول لتوزيع الدخل الصافي بنسبة ١٪ تقريباً .

تقليص مخصصات ضمان الدخل شمل ٧٠٪ من السكان الذين حصلوا على هذه المخصصات ، وقد وصل التقليص من ١٠٪ - ٢٣٪ حسب تركيب العائلة ، وبالتالي تم تجميد مخصصات الأراامل . مخصصات ضمان الدخل لمن لم يبلغ ٥٥ عاماً تأكلت بشكل فعلي بنسبة ٦٪ لعائلة بدون أولاد وبنسبة ١٢٪ لعائلة مع أولاد . مخصصات الأولاد لعائلة مع ولد واحد تقلصت بنسبة ٩٪ بينما تقلصت مخصصات الأولاد لعائلة مع أربعة أولاد بنسبة ١٤٪ .

خط الفقر بقي ثابتاً بمفاهيم فعلية ، ومستوى كل المخصصات قل نسبة لدخل خط الفقر . أدى التشدد في شروط الاستحقاق لرسوم البطالة إلى وجود العديد من العاطلين عن العمل بدون دخل بتاتاً . هذا التأثير بدأ بالتفاقم مع بداية سنة ٢٠٠٤ وفي هذه السنة هبط عدد الحاصلين على رسوم البطالة بحوالي ٣٤٪ من ١٠٥ آلاف الى ٧٠ ألفاً شهرياً ، ونسبة الحاصلين على رسوم البطالة من مجمل غير العاملين هبط من ٤٥٪ إلى ٢٦٪ .

شهدت أجهزة الضرائب المباشرة أيضاً تغييرات كثيرة خلال سنة ٢٠٠٤ وهذه التغييرات شملت رسوم التأمين الوطني وضريبة الدخل :

في سنة ٢٠٠٤ قلت نسبة رسوم التأمين الوطني المنخفضة والمفروضة على الأجيرين من ٢٠٦ ، ٢٪ إلى ١٠٤ ، ١٪ ، وبالمقابل ارتفعت النسبة العادية على قسم من الدخل الأكبر من نصف معدل الدخل من ٩ ، ٤٪ الى ٥٢ ، ٥٪ ، وهذا ساعد أصحاب الدخل المنخفض وأثقل العبء قليلاً على ذوي الدخل المرتفع .

في بداية ٢٠٠٤ تم تفعيل الإصلاحات الضريبية ، وبالذات المرحلة الأولى منها ، والتي تهدف إلى تقليل عبء الضرائب على الدخل من العمل في عملية تدريجية سوف تنتهي مع نهاية ٢٠٠٦ ، بالإضافة إلى فرض الضرائب في أسواق المال .

تدل مقارنة درجات ضرائب الدخل ونسب الضرائب الهامشية لسنة ٢٠٠٤ مقابل سنة ٢٠٠٣ على أن نسب الضرائب الهامشية قلت بمستويات الدخل المنخفض والمتوسط حتى مستوى يساوي ضعف ونصف الضعف من معدل الدخل . هذه النسب هبطت من ٣ ، ١٩٪ - ١ ، ١٨٪ حيث كان هذا الانخفاض في نسبة الضريبة المعدلة أعلى عند الأعشار الثالث حتى السابع ، ولكن تقليل النسب كان أعلى بالأعشار العليا . أصحاب الدخل المرتفع حصلوا على علاوة تقدر بمبلغ ٣٠٠ - ١٠٠٠ شيكل بينما حصل أصحاب الدخل المنخفض على علاوة قدرها ١٠ - ٣٠ شيكلاً . وعليه يمكننا القول أن الإصلاحات الضريبية التي بدأت الدولة بتنفيذها منذ بداية ٢٠٠٤ كان لها تأثير سلبي على الدخل الصافي وتوزيعه .

هبطت المستحقات والتحويلات من ٣ ، ١٨٪ إلى ٥ ، ١٧٪ من الدخل النقدي بينما هبط الدخل النقدي للعائلة بنسبة ١ ، ٣٪ بشكل فعلي . الدخل بعد المستحقات هبط بنسبة ٩ ، ٣٪ .

يظهر تقرير الفقر البديل صورة سيئة أكثر ، إذ أفاد أنه خلال السنة الأخيرة وصل عدد العائلات الجائعة إلى ٣٠٪ ،

ومعظم هذه العائلات وصلت إلى الجمعيات الخيرية للحصول على القليل من الطعام، وبالمقابل ازدادت كميات الغذاء التي تجمعها هذه الجمعيات، إذ أعطت مواد تموينية وغذائية بنسبة تفوق ٢٩٪ من النسبة الموزعة بسنة ٢٠٠٣، وعلى أثر ذلك ازداد عدد المتطوعين لهذه الخدمة بنسبة ٢٣٪ مقارنة مع السنة السابقة.

المعطيات المؤلفة أكثر تشير إلى دخول قسم من أبناء الطبقات الوسطى إلى دائرة الفقر واحتياجهم لمساعدات غذائية من قبل المؤسسات الخيرية، فقد ارتفع عدد هؤلاء من ١١٪ سنة ٢٠٠٣ إلى ١٥٪ سنة ٢٠٠٤، هذه الجمعيات الخيرية ساعدت بشكل دائم أكثر من ٤٠ ألف عائلة الحصول على المواد الغذائية وجمعت أكثر من ٢٠٠٠ طن من المواد التموينية والغذائية، وأعلنت عن عدم استطاعتها الوقوف أمام الطلب المتزايد، ما اضطرها إلى تقليل سلة المواد وهذا الزيادة في الطلب قدرت بنسبة ٤٦٪.

ظواهر ازدياد الفقر والبطالة أدت إلى العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية، من بين هذه الظواهر: أولاً: الانتحار على خلفية صعوبات اقتصادية: عدد حالات الانتحار سنة ٢٠٠٤ وصل إلى أكثر من ٣٥ حالة، وهذه الأرقام تشكل ارتفاعاً بنسبة ٣٠٪ تقريباً بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٣. هذه الظاهرة لم تشمل الفقراء فقط وإنما شملت بعض الأشخاص الذين تمتعوا بدخل عال، ولكنهم طردوا من عملهم ودخلوا في صعوبات اقتصادية جمّة، أدت بهم في النهاية إلى تفضيل الانتحار عن مواصلة العيش بإذلال مستمر. بعض أصحاب المعامل، والمزارعون، وغيرهم من أصحاب المصانع انتحروا إثر دخولهم أزمة اقتصادية صعبة. هذه الأزمات تتلخص في عدم مقدرة هؤلاء الصناع على دفع العديد من التزاماتهم أو عدم المصادقة على اعتمادات طلبوها من البنوك والمؤسسات المالية المختلفة. بعض هؤلاء المنتحرين حاول المس بعمال السلطات الذين جاؤوا إليه للحجز على ممتلكاته بعد دخوله في أزمات اقتصادية مختلفة.

ثانياً: ازدياد عدد الجرائم المنفذة على خلفية صعوبات اقتصادية: سرقة، جنوح، مشاغبات تؤدي بالعديد من لاقوا صعوبات اقتصادية إلى ارتكاب جرائم يفضلون على إثرها دخول السجن والحصول على الطعام هناك. سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد هذه الجرائم بنسبة ٢١٪ مقارنة مع سنة ٢٠٠٣.

ثالثاً: تنفيذ عمليات إجهاض من قبل بعض النساء الفقيرات واللواتي لم يستطعن إنجاب الأطفال بسبب ضائقة اقتصادية.

رابعاً: سرقة الطعام من الحوانيت بشكل متزايد: تقارير الشرطة تفيد أنه خلال سنة ٢٠٠٤ حصل ارتفاع في عدد سارقي الطعام من الحوانيت بنسبة ١٣٪ بالنسبة لسنة ٢٠٠٣.

خامساً: ازدياد عدد حالات الطلاق بين أزواج شابة وصلوا إلى وضع سيئ للغاية من ناحية اقتصادية: ارتفاع بنسبة ١٥٪ سنة ٢٠٠٤.

سادساً: ازدياد عدد حالات الصعوبات النفسية لأشخاص عانوا من صعوبات اقتصادية. ارتفاع بنسبة ٨٪ في عدد المتعالجين نفسياً على خلفية صعوبات اقتصادية.

سابعاً: ازدياد ظواهر التفتيش عن الطعام داخل حاويات النفايات.

ثامناً: ازدياد عدد المشردين المتسكعين في الشوارع والذين يفتشون عن أماكن مهجورة باردة ومظلمة لكي يحصلوا على

- مأوى يؤويهم خلال الليل . التقارير الاجتماعية تشير إلى ارتفاع بنسبة ١٣٪ في عدد المرشدين الذين لا يملكون أي مصدر يعاشون منه . بعض هؤلاء يموتون في بعض الأحيان بسبب البرد او بسبب قلة الأكل والشرب .
- تاسعاً : عدم المقدرة على شراء الأدوية واللوازم البيتية الضرورية .
- عاشراً : الجنوح الجنسي لدى العديد من الفتيات بهدف تمويل وجبة طعام لعائلاتهن . هذه الظواهر كلها حديثة ولم تكن معروفة سابقاً ، وهي بالأساس ناتجة عن تغير التوجه العام لدى السلطات بشتى أنواعها تجاه هذه الأمور ، والمؤسف أن الحكومات على اختلاف أنواعها لا تعمل أي شيء تقريباً لمحاربة هذه الظواهر ، بالرغم من ازدياد الأبحاث المتعلقة بتقليص ظواهر الفقر ، البطالة ، الفروق واللامساواة والتي وصلت إلى النتائج التالية :
- ١ . تقليل البطالة يتم عن طريق تقليص عدد العمال الأجانب وبالأساس تطبيق السياسة على المشغلين وأصحاب المصانع وليس على العمال الأجانب أنفسهم .
 - ٢ . مواصلة العملية السلمية مع دول الشرق الأوسط ، وذلك من أجل التخلص من المصادر والموارد التي توجهها إسرائيل لجهود الحرب غير المتوقفة والمعلنة على السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وترك هذه السياسات الفتاكة وراءها .
 - ٣ . سياسة الضرائب : يجب المواظبة على الإصلاحات الضريبية التي قررتها الحكومة وبدأت بتنفيذها مع بداية سنة ٢٠٠٤ لكي تستطيع بذلك زيادة جباية الضرائب من أجل تقليل العجز الحكومي ومن أجل تقليل الدين الحكومي .
 - ٤ . التمييز بين السكان القادرين على الاندماج بأسواق العمل وأولئك غير القادرين على الاندماج بهذه الأسواق ، وبالتالي عدم المس بمخصصات التأمين الوطني والمستحقات الاجتماعية للفئة الأخيرة .

٣ - ١ الوضع الاقتصادي للسلطات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٤

تأخذ السلطات المحلية في إسرائيل ميزانياتها من مصادر مختلفة ، ومنها الضرائب المفروضة على الخدمات المقدمة للسكان ، والضرائب المفروضة على المصالح التجارية والصناعية . وهناك مصدر آخر هو ما تخصصه الحكومة سنوياً . فالمبلغ الذي تخصصه الحكومة هو المصدر المهم جداً من وجهة نظر التطوير الذي تريده الحكومة لهذه البلدة او تلك ، او التطوير الذي لا تريده لهذه البلدة او تلك . هنالك نوعان من الميزانيات في اسرائيل : ميزانية عادية ، وميزانية غير عادية (ميزانية تطوير) . آخر الإحصاءات المنشورة للسلطات المحلية تشير بوضوح الى النتائج التالية :

الأوضاع الاقتصادية التي تعاني منها العديد من السلطات المحلية في إسرائيل ، اليهودية والعربية ، مأساوية ووجهة نظر وزير الداخلية تبين هذه الأوضاع المزرية حيث يقول : " اذا لم يجر حالاً توجيه ميزانيات من الحكومة فإن مئة سلطة محلية ستنتهار " !! وحديث الوزير يدور حول قرار تقليص مليارى شيكل إضافيين من هبة الموازنة للسلطات المحلية تطالب باستعادتها وعدم تقليصها .

تفاقم أزمة السلطات المحلية الى درجة الانفجار والتدهور على حافة الانهيار قد يكون سببه السياسة الاقتصادية

للحكومة بالإضافة إلى عدم النجاعة المتركمة لإدارة هذه السلطات ، إذ يعلن مراقب الدولة عن الفوضى العارمة التي تعم بعض السلطات المحلية . فوفقاً للمعطيات الرسمية ترزح السلطات المحلية تحت عبء عجز مالي يتراوح بين (٥ , ٥) مليار شيكل الى ستة مليارات شيكل . وقد " زاد الطين بلة " التقليلات الأخيرة التي تضمنتها الخطة الاقتصادية لحكومة شارون - نتنياهو - وتجسدت في موازنة العام الجديد - في الميزانيات الاعتيادية والتطويرية " وهبة الموازنة " المخصصة للسلطات المحلية . وقد عكس هذا العجز الهائل (أكبر عجز منذ قيام إسرائيل) بصماته المساوية على مختلف نواحي ومجالات نشاط السلطات المحلية . فقد أصبحت السلطات المحلية في وضع لا تستطيع فيه ليس فقط التطوير عمرانياً بعصرنة وتطوير البنية التحتية ، بل كذلك العجز في تقديم الخدمات الأولية للمواطنين في مجال التعليم والرفاه وفي دفع أجور ومعاشات العاملين والموظفين . لقد وصلت الأوضاع المتدهورة الى درجة القذف بعاملتي وموظفي السلطات المحلية وعائلاتهم الى حافة هاوية الفقر والمجاعة بسبب عدم دفع أجورهم عدة اشهر . هنالك العديد من السلطات المحلية التي لم يتسلم العاملون فيها رواتبهم وأجورهم خلال ١٨ شهراً ، وقد قاد هذا الوضع الى تعزز ظاهرة نوع جديد من " المقايضة " أشبه ما تكون بمد اليد لطلب المساعدة . معدل أجور ومعاشات أكثر من ٩٨٪ من العاملين والمستخدمين في السلطات المحلية تتراوح بين الحد الأدنى من الأجور والمعدل الواسطي للأجور في الاقتصاد ، أي بين أربعة الاف شيكل الى سبعة الاف شيكل فقط .

السياسة الاقتصادية لحكومات اسرائيل المتعاقبة والحالية هي المسؤول الأساسي عن الازمة . فمنذ اواسط الثمانينيات بدأت حكومات اسرائيل المتعاقبة برئاسة الليكود وبرئاسة " العمل " وفي اطار وجودهما معا في " حكومة الوحدة " بانتهاج سياسة " الليبرالية الجديدة " في المجال الاقتصادي - الاجتماعي . وجوهر هذه السياسة هو الخصخصة والنسف التدريجي لما يسمى بـ " دولة الرفاه " ، اي التقليل التدريجي سنويا في الميزانيات الحكومية الموجهة للتعليم والصحة والرفاه وللسلطات المحلية وللمواصلات العامة . وهذا ما تنهجه حكومة الليكود في الموازنة الحالية وموازنة ٢٠٠٤ حيث تقلص من ميزانيات الخدمات الجماهيرية بتحميل الجماهير نفقات واعباء ما جرى تقليله . فعلى سبيل المثال قلصت الحكومة في الموازنة للعام (٢٠٠٤) ما مقداره نصف مليار شيكل من الميزانية الموجهة لمجال التعليم في السلطات المحلية . الأمر الذي يؤدي الى تفاقم ازمة الجهاز التعليمي ، كما تلجأ الحكومة إلى املاء " خطة اشفاء " على السلطات المحلية كشرط لتقديم " هبة الموازنة " لها . وخطة الاشفاء لزيادة " نجاعة " نشاط السلطات المحلية تعني تسريح وطرده الاف من الموظفين والعاملين في السلطات المحلية . ويندرج في سياق " النجاعة " املاء خطة الدمج التي تعني ، من بين ما تعنيه ، تقليل الميزانيات للفرد الواحد وطرده مئات بل آلاف العاملين في السلطات المحلية . والحقيقة ان السلطات المحلية التي نفذت خطة اشفاء لم تخرج من دوامة الأزمة ولم تف الحكومة ، ولا الوزارات المختصة ، خاصة وزارتي المالية والداخلية ، بالتزاماتها بتوجيه الميزانيات المستحقة لها .

ان أكثر الوسائل نجاعة لخروج السلطات المحلية من ازمته تتجسد في إحداث تغيير جذري لسياسة العدوان والاحتلال والاستيطان الرسمية التي تبتلع غالبية الموازنة العامة وعلى حساب انتاج الأزمت والفقر والبطالة والعجز في موازنة السلطات المحلية .

لائحة رقم ٥ : نسبة البطالة حسب سنوات التعليم ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٤ :
(نسبة مئوية)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
١٠,٥	١٠,٧	١٠,٣	٩,٤	٨,٨	٨,٩	نسبة البطالة الإجمالية
١٦,٩	١٦,٦	١٤,٥	١٢,٩	١٣,٢	١٣,٧	٨-٠ سنوات تعليمية
١٣,٩	١٣,٩	١٢,٩	١٢,٣	١١,٥	١١	٩-١٢ سنة تعليمية
٨,٦	٨,٧	٩,١	٨,١	٦,٩	٧,٨	١٣-١٥ سنة تعليمية
٥,٨	٥,٩	٥,٨	٤,٥	٤,٥	٤,٤	١٦+ سنة تعليمية

المصدر: استطلاعات القوى البشرية في دائرة الإحصاءات المركزية.

٤ . عبء الضرائب والإصلاحات الضريبية

وصل عبء الضرائب في إسرائيل في السنة الأخيرة إلى ٤١٪، وهو يعتبر تقريباً من أعلى الأعباء على المستوى العالمي . نصف هذا العبء مصدره الضرائب المباشرة ونصفه الآخر الضرائب غير المباشرة . معدل عبء الضرائب في دول OECD يصل إلى ٣٢٪، وعند إجراء مقارنة مفصلة أكثر نجد أن عبء الضرائب في اليابان، إيرلندا، الولايات المتحدة، اسبانيا، كندا، بريطانيا أقل بكثير من عبء الضرائب في إسرائيل . وهذا العبء مرتبط ارتباطاً وثيقاً بنسبة المصاريف الحكومية، العجز الحكومي والدين القومي من الناتج . الأمر الأكثر صعوبة أن تركيب عبء الضرائب في إسرائيل يختلف تماماً عنه في باقي الدول ، فقد تكون نسبة الضرائب المباشرة تشبه نسبتها في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا، السويد والدايمارك وتصل إلى ٥٠٪ أما نسبة الضرائب غير المباشرة فهي أعلى بكثير في إسرائيل بالمقارنة مع باقي دول العالم .

بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضريبية منذ بداية ٢٠٠٤ ، وبموجبها فإن نسبة الضرائب المباشرة على العمل سوف تقل من نسبة ٦٥٪ (٤٨٪ ضريبة الدخل ، ٨٪ مقتطعات التأمين الصحي و ٩٪ مقتطعات التأمين الوطني) إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل ، ٥٪ مقتطعات التأمين الصحي والتأمين الوطني) بالإضافة لذلك ابتدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة في أسواق المال ، وفي الوقت الراهن هناك بعض الأملاك التي فرضت عليها الضرائب مثل سندات الدين غير المربوطة ، والأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة .

سندات الدين غير المربوطة ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٣٥٪ من أرباحها وعوائدها التي تجنيها ، والأوراق المالية الأجنبية ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ٢٥٪ من أرباحها ، أما الأملاك غير المتداولة فملزمة بدفع نسبة ضريبة ٥٠٪ من الأرباح . يشمل تخفيض نسب الضرائب المباشرة معظم الدرجات الهامشية ، فمثلاً بدلاً من دفع ضريبة بنسبة ١٠٪ على أدنى مستوى دخل ، فإن الإصلاحات الضريبية تلزم دفع ٨٪ فقط . الدرجة الهامشية القادمة حتى دخل ٦٠٠٠ شيكل ملزمة بدفع ضريبة بنسبة ١٩,١٪ بدلاً من ٢٣٪ أما على دخل حتى ١٠٠٠٠ شيكل فإن نسبة الضريبة الهامشية تصل إلى ٣٥٪ وهكذا . نسبة الضريبة العليا على دخل يتعدى ٣٥٠٠٠ شيكل ستصل كما ذكر سابقاً إلى ٤٨٪ بدلاً من ٦٥٪ .

هذه الإصلاحات الضريبية على الدخل من العمل، وأيضاً في أسواق المال زادت المحفزات المعطاة للعاملين في أسواق العمل، ومن هنا أدى هذا الأمر إلى ازدياد في عدد المشتغلين بنسبة ١,٣٪ تقريباً سنة ٢٠٠٤، بالرغم من أن قسماً من هذه الإضافات هو بوظائف جزئية. بالإضافة لذلك أدت الإصلاحات إلى تقليل الأضرار المتعلقة بالركود السابق وزادت من فرص نمو الناتج القومي لسنة ٢٠٠٤. هناك مراحل إضافية سيتم تنفيذها مع بداية ٢٠٠٥ تتلخص بتقليص إضافي بنسب الضرائب على العمل وتوسيع دائرة الأملاك المالية الملزمة بدفع الضرائب.

الإصلاحات الضريبية حسنت جداً قواعد وأنظمة الأجهزة الضريبية وقربتها من بعض الأجهزة الأوروبية، بحيث دمجت ولأول مرة وفرضت الضرائب على الأرباح الناتجة في الأسواق المالية، وعليه فإنها تشكل تقدماً ملموساً نحو تطور اقتصادي دائم.

الإصلاحات الضريبية الأخيرة قد تؤدي إلى هبوط مدخولات الحكومة من الضرائب بمبلغ ١٥ مليار شيكل (حوالي ٣٪ من الناتج القومي) ولكن هذا الهبوط يواكبه (كما حدث سنة ٢٠٠٤) هبوط بمستوى المصاريف الحكومية الشاملة (هذه المصاريف هبطت من ٣,٥٣٪ إلى ١,٥٠٪ سنة ٢٠٠٤). كما ذكر سابقاً فإن بنك إسرائيل يصرح دائماً بأن نجاح الإصلاحات الضريبية يتعلق بأمرين مهمين جداً: استمرار النمو الاقتصادي واستمرار هبوط المصاريف الحكومية والدين القومي. استمرار الدولة بهذا النهج على المدى البعيد قد يؤدي إلى تقليص الفروق الاقتصادية واللامساواة في توزيع الدخل العام في الدولة.

تعمل المستحقات الاجتماعية بشكل عملي على تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. الصورة في إسرائيل مختلفة تماماً، إذ نجد أن جدول جيني لا يقل كثيراً إذا تم حسابه بالوضعين المختلفين: بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب المدفوعة وقبل إدخال المستحقات الاجتماعية، والوضع الآخر هو بعد الأخذ بعين الاعتبار الضرائب والمستحقات الاجتماعية. هبوط الجدول بالانتقال بين الوضعين المختلفين هو هبوط هامشي جداً، وهذا الأمر خطير بحد ذاته، إذ من المفروض أن تخفف الضرائب المدفوعة، وبعد دفع المستحقات الاجتماعية، حدة اللامساواة بين أصحاب الدخل.

هذا الأمر معناه أن الأجهزة الضريبية مجملها لا تشكل عاملاً يغير شكل الطبقات الاجتماعية بينما يكون تأثير المستحقات الاجتماعية المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني واضحاً في إخراج العديد من العائلات من دائرة الفقر، وقد تقل الفروق نوعاً ما، وذلك يؤدي ببعض العائلات التي تعيش تحت خط الفقر إلى أن تصنف فوق الخط فيما إذا حصلت هذه العائلات على هذه المخصصات.

جهاز الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الشرائية الأخرى) يعمل بشكل عكسي ويزيد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات المختلفة، ولولا هذه الضرائب غير المباشرة لكانت أجهزة الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل، ضريبة التأمين الوطني وضريبة الصحة) والمستحقات الاجتماعية تعمل بشكل أفضل على تقليل مستوى اللامساواة في توزيع الدخل في الدولة.

٥. التغييرات البنوية في الاقتصاد الإسرائيلي سنة ٢٠٠٤

تأثرت الفعاليات الاقتصادية في إسرائيل جداً بالعوامل الخارجية وبالأساس الانتعاش الحاصل في الاقتصاد العالمي والهدوء الأمني النسبي. هناك أيضاً عوامل داخلية تتعلق بالتغييرات البنوية التي ذكرت سابقاً. في هذا الفصل نستعرض

بعض هذه التغييرات وتأثيراتها على فروع الاقتصاد، واستعمالات الناتج والسياسة الحكومية .

٥-١ فروع الاقتصاد

الجدول المشترك لفحص فعاليات الاقتصاد كله ارتفع سنة ٢٠٠٤ بعد هبوطه الحاد على مدى ثلاث سنوات سابقة، وهذا الارتفاع يؤكد تقرير بنك إسرائيل . ارتفاع الجدول وصل إلى ١, ٧٪ في النصف الأول من ٢٠٠٤، وإلى ٢, ٥٪ في النصف الثاني من السنة . هذا الارتفاع في الجدول المشترك يعكس بالأساس الارتفاع الحاد في فعاليات التجارة الخارجية والداخلية والتي ارتفع الجدول الملائم لفحصها بنسبة ٩, ١٣٪ .

٥-٢ فرع الصناعة

جدول الإنتاج الصناعي (بدون الماس) ارتفع بنسبة سنوية تصل إلى ٤, ١٠٪ في النصف الأول من السنة وإلى ٨, ٤٪ بالنصف الثاني . تصدير البضائع والخدمات ارتفع بنسبة سنوية تساوي ٤, ٢٣٪ في النصف الأول من السنة وبنسبة ٩, ٦٪ في النصف الثاني . هذا الارتفاع في التصدير الصناعي في سنة ٢٠٠٤ يعكس التحسن الحاصل في العالم وتحفيز الطلب على البضائع والخدمات الإسرائيلية . أساس الارتفاع الحاد في التصدير الإسرائيلي خلال السنة عكس كما ذكر انتعاش الاقتصاد العالمي، حيث زاد الطلب على البضائع والخدمات الإسرائيلية في فروعها المختلفة وبالذات فروع التكنولوجيا المتطورة، وبالإضافة إلى ذلك فإن تخفيض قيمة العملة المحلية وهبوط الأجر الفعلي ميز الاقتصاد خلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ .

٥-٣ فرع البناء

منذ سنة ١٩٩٦، عانى فرع البناء في إسرائيل من أزمة نتجت عن تقليل الطلب على المباني السكنية والصناعية . انخفاض الطلب على المباني السكنية نتج عن انخفاض عدد المهاجرين الجدد . في السنوات ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ توسعت الفعاليات بهذا الفرع ولكن الأحداث الأمنية خلال أيلول ٢٠٠٠ أدت إلى انخفاض كبير استمر حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٤ . النصف الثاني من ٢٠٠٤ شهد نقطة تحول مهمة في هذا الفرع، إذ بدأ يستعيد نشاطه وارتفعت فعالياته بنسبة ضئيلة تقدر بحوالي ٢٪ بعد هبوطها بشكل متواصل منذ أواخر سنة ٢٠٠٠ . هبوط الطلب إثر الركود، الهبوط في الأجر الفعلي، ونسبة البطالة العالية خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ أدت إلى هبوط فعلي في أسعار المباني السكنية، ولكن التحول بدأ يطرأ على الأسعار ابتداء من منتصف ٢٠٠٤، ويتوقع أن ترتفع أسعار المساكن بنسبة قد تصل إلى ٢٠٪ في الفترة القصيرة القادمة، وذلك حسب تقديرات لجنة الإحصاءات المركزية، وقد سوقت دائرة أراضي إسرائيل ووزارة الإسكان مساحة أرض تكفي لبناء ٧٨٠٠ وحدة سكنية، وهذا يشكل ارتفاعاً بنسبة ٨٪ بالمقارنة مع الفترة الموازية من السنة السابقة، وقد كان عدد بدايات البناء في النصف الثاني من ٢٠٠٤ وصل إلى ١٣٠٢٧ وهو ارتفاع بنسبة ١٥٪ مقارنة مع الفترة الموازية من السنة السابقة .

٥-٤ السياحة

في أيلول ٢٠٠٠ ومع تغيير الوضع الأمني في إسرائيل، انقلبت الارتفاعات الحاصلة في حركة السياحة الداخلة إلى

إسرائيل، وتحولت إلى انخفاض متزايد سنة بعد سنة. فقد كان عدد الداخلين إلى إسرائيل قبل هذه الفترة ٧, ٢ مليون سائح، ووصل عدد السياح إلى ٨٦٠ ألف سائح فقط سنة ٢٠٠٢. سنة ٢٠٠٣ شهدت انتعاشاً بطيئاً وازداد عدد السياح بنسبة ١٧٪ تقريباً، وهذا الارتفاع استمر أيضاً سنة ٢٠٠٤ وبوتيرة أعلى بكثير من الازدياد الحاصل سنة ٢٠٠٣. فرع السياحة كبر بنسبة ٢٧٪ سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ٢٠٠٤ ارتفعت أيضاً نسبة السياحة الداخلية بنسبة تقدر بحوالي ٢١٪.

٥-٥ الاستهلاك الخاص

الاستهلاك الخاص للفرد ارتفع بنسبة ١, ٨٪ خلال سنة ٢٠٠٤ استمراراً للارتفاع بنسبة ٦, ٥٪ في النصف الثاني من ٢٠٠٣، وهذا يعكس ارتفاعاً بنسبة ٨, ١٠٪ في مصاريف العائلات على منتجات يدوم استهلاكها أكثر من سنة، وبالمقابل ارتفاع بنسبة ٤, ٢٪ في مصاريف العائلات على منتجات تدوم حتى سنة واحدة. زيادة الاستهلاك الخاص تعكس تأثير ارتفاع الدخل الصافي نتيجة الإصلاحات الضريبية وتقليل الضرائب وزيادة عدد المشتغلين بشكل ملحوظ (٨١ ألف عامل في السنة الأخيرة).

٥-٦ الاستثمارات:

لأول مرة منذ عدة سنوات ارتفعت الاستثمارات في الأملاك الثابتة سنة ٢٠٠٤ بنسبة ١, ٣٪ بعد هبوطها الحاد خلال السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ (هبوط الاستثمارات سنة ٢٠٠٣ وصل إلى ١, ٨٪). ارتفعت الاستثمارات في فروع الاقتصاد بنسبة ٥٪ بعد هبوط بنسبة ٦, ٩٪ سنة ٢٠٠٣. بقيت الاستثمارات في المباني السكنية تقريباً دون تغيير جذري (أو بالأحرى ارتفاع طفيف بنسبة ٩, ٠٪) بعد هبوط بنسبة ٥٪ في السنة السابقة.

٥-٧ التشغيل

انعكس الركود الاقتصادي باتساع نسبة البطالة من ٨, ٨٪ في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧, ١٠٪ في ٢٠٠٣. مع بداية ٢٠٠٤ ارتفعت البطالة إلى رقم قياسي، ولكن التطور المفاجئ بدأ في النصف الثاني من ٢٠٠٤، إذ أخذت الفعاليات الاقتصادية بالتوسع شيئاً فشيئاً، ما أدى إلى هبوط نسبة البطالة السنوية إلى ٥, ١٠٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤. الازدياد الملحوظ بنسبة المشاركة خلال السنة السابقة، بسبب سياسة الحكومة في تقليل المستحقات الاجتماعية وتقليل عدد العمال الأجانب، منع هبوطاً ملموساً أكثر بنسبة البطالة، وذلك بالرغم من ارتفاع عدد المشتغلين الإسرائيليين في الفترة نفسها. سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ١, ٢٪ (٨١ ألف عامل)، ولكن بالمقابل ارتفعت مرة أخرى نسبة المشاركة في العمل، ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بشكل ضئيل (من ٧, ١٠٪ إلى ٥, ١٠٪) وهذا يدل على نقطة التحول الإيجابية الحاصلة في الاقتصاد بشكل عام وبأسواق العمل بشكل خاص، مع ارتفاع نسبة المشاركة التي نتجت عن عودة الإسرائيليين إلى دائرة العمل وخلق أماكن عمل جديدة. سياسة الحكومة التي قادت إلى تقليص المستحقات الاجتماعية وعدد العمال الأجانب تعكس رؤية مستقبلية تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من جهة ولتقليل نسبة البطالة من جهة أخرى، بحيث تتحدث التوقعات عن هبوط نسبة البطالة تحت ١٠٪ في نهاية سنة ٢٠٠٥.

لائحة رقم ٦: المؤشرات الرئيسية لأسواق العمل لسنة ٢٠٠٤ (نسبة مئوية)

التغير مقابل الربع الموازي من السنة الماضي				
IV	III	II	I	
١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	١. السكان في سن العمل
٥٥	٥٤,٩	٥٣,٧	٥٤,٢	٢. نسبة المشاركة بقوة العمل المدني-المجمل
٦٠,٤	٦٠,٦	٥٩,٥	٦٠	الرجال
٤٩,٩	٤٩,٦	٤٨,٢	٤٨,٧	النساء
٢,٨	٢,٥	٢,٢	٢,٤	٣. قوّة العمل المدني
٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٩	٤. عدد المشتغلين الاسرائيليين
٤,٤-	٥,٥	٢,٠-	٣,٤	٥. المشتغلون بوظائف مليئة
١٦,٢	٢,٨-	٧,٤	٣,٥	٦. المشتغلون بوظائف جزئية
٠,٢-	٣,٤	٢	٠,٩-	٧. المشتغلون الاسرائيليون بالخدمات العامة
٣	١,٥	٢	٣,٣	٨. المشتغلون الاسرائيليون بالقطاع الإنتاجي
١٥,٩-	١٣,٧-	١٢-	١٢,٣-	٩. المشتغلون الأجانب بالقطاع الإنتاجي
١٩,٢	٤٢	١٢٥,٧-	١٢,٧-	١٠. المشتغلون من الأراضي المحتلة بالقطاع الإنتاجي
١١	١١,٦	٩,٨	١٠,٥	١١. نسبة البطالة
٩,٤	٦,١	٤,٣	٦,٣	١٢. عدد غير المشتغلين
١,٧	٠,٦	٦,٦-	٦,٥-	١٣. الأجر الفعلي لوظيفة الأجير
١,٨	١,١	٥,٦-	٦,٤-	في القطاع الإنتاجي
١,٣	٠,٧-	٨,٧-	٦,٥-	في الخدمات العامة

لائحة رقم ٧: نسب المشاركة في القوة العاملة في إسرائيل لسنة ٢٠٠٤ .

النساء				الرجال				
اليهوديات		كل النساء		اليهود		كل الرجال		
نسبة المشاركة	نسبتهم السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم من السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم من السكان	نسبة المشاركة	نسبتهم من السكان	
٥٤		٤٨,٤		٦٠,٢		٦٠,٢		نسبة المشاركة المعدل
								مجموعات أعمار
٣٨,١	٢٠,٨	٣٢,٧	٢٢,٣	٢٦,٥	٢٣,٣	٢٩,٧	٢٤,٦	٢٤-١٥
٧٨,٣	٥١,٦	٦٩,٣	٥٢,٢	٨٤	٥٣,٢	٨٣,١	٥٣,٨	٥٤-٢٥
٥٩,٩	٥,٧	٥٣	٥,٥	٧٠,٢	١٠,١	٦٥,٩	٩,٦	ما قبل التقاعد
١٠,٤	٢٢	٩,٨	١٩,٩	١٦,٣	١٣,٤	١٥,٤	١٢	سنّ التقاعد
								مجموعات ثقافة (سنوات تعليمية)
٤٤,٨	٤,٩	٢٢,٤	١٠,٣	٦١,١	٥,٤	٦٣	٩	٨-٠
٦٥,٨	٣٤,٥	٤٦,٦	٨,٣	٨٤,٢	٨,٥	٨٢,٥	١٠,٥	١٠-٩
٧٤,٨	٢٧,٤	٦٨,٢	٣٣	٨٧,٨	٣٣,٢	٨٧,٣	٣٢,٨	١٢-١١
٨١,٧	٢٦,٨	٨٠,٢	٢٤,٥	٨٣,٦	٦٨,٨	٨٣,٦	٢٣,٩	١٥-١٣
٨٨,٧	٦,٥	٨٨	٢٣,٨	٨٤,٧	٢٦,١	٨٥,٣	٢٣,٩	١٦+
	٢٢,٩	١٦,٣				٧٨,٩	١٧,٤	الأقلية الفلسطينية

٦. تأثير الانتفاضة الثانية في الاقتصاد الإسرائيلي والعلاقات الخارجية لإسرائيل

في هذا الفصل سوف نستعرض تأثير الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي من ناحية الاضرار الشاملة المقدرة منذ اندلاعها في نهاية ايلول ٢٠٠٠، وعلى مدى ٣ سنوات، ويتضمن هذا الجرد التأثير على فروع الاقتصاد المختلفة، على استعمالات الناتج وعلى بنود اقتصادية اخرى.

٦-١ تأثير الانتفاضة على ناتج القطاع الانتاجي لسنة ٢٠٠١

سببت احداث الانتفاضة المندلعة بنهاية ايلول ٢٠٠٠ هبوطاً حاداً في بعض الفعاليات الاقتصادية ، وبالاساس بفعاليات الفروع المنتجة للسياحة وللتصدير الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية ، وكذلك فروع البناء والزراعة ، بما في ذلك مشتريات هذه الفروع من فروع اخرى . لكي نستطيع تقدير التأثير المباشر للانتفاضة في الناتج المحلي ، فقد تم الاستناد الى وضع كان من المفروض فيه ان تستمر كل تطورات العوامل الاقتصادية المختلفة التي كانت سائدة قبل الانتفاضة . بالنسبة للسياحة والتصدير الى الأراضي الفلسطينية فقد نتج الهبوط الاساسي بفعاليتها بسبب الانتفاضة مع خصم تأثير عوامل احادية زادت من السياحة سنة ٢٠٠٠ وتأثير احداث الحادي عشر من ايلول في الولايات المتحدة التي أدت الى هبوط السياحة . الهبوط بفعاليات فروع البناء والزراعة كان محتملاً حتى لو لم تنشب الانتفاضة ، اذ حدثت تقلبات اضافية اصابا الاقتصاد واضرت كثيراً بفعاليات هذين الفرعين .

تلخصت التقديرات حول تأثير الانتفاضة لسنة ٢٠٠١ بحوالي ٢, ١٢ مليار شيكل (ما يقارب ٤ مليارات دولار في ذلك الوقت) ، وهذا يعادل ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي . هبوط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠١ من مستواه المنخفض الذي وصل اليه نهاية سنة ٢٠٠٠ يقدر بحوالي ٣٪ . هذا التقدير لا يشمل تأثيرات مؤثرة باتجاهات مختلفة قد تبطل بعضها البعض :

- ١ . التأثير غير المباشر لهبوط الناتج المحلي على الاستهلاك الخاص وعلى الاستثمارات عن طريق هبوط دخل الافراد ، وتأثير ظواهر عدم التأكد السياسي والامني على المناخ الإستثماري .
- ٢ . ارتفاع الناتج في الفروع المنتجة لاجهزة الامن (مقابلها يجب ان نذكر المصاريف البديلة لتوسيع اجهزة الاحتياطي) وارتفاع المبيعات بسبب هبوط الاسعار (أبرز أمثلة ذلك كان ازدياد السياحة الداخلية واستبدال معين للعمال بفرع البناء) .

خسر فرعا السياحة والتصدير الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية ٥٥٪ ، ٦٥٪ على التوالي من قيمتهما المضافة المترامية منذ تشرين الأول ٢٠٠٠ حتى كانون الأول ٢٠٠١ . في فرع البناء كانت الاضرار الناتجة عن الانتفاضة واضحة أيضاً ، اذ هبطت القيمة المضافة للفرع بنسبة ١٠٪ .

قللت الإجراءات الإسرائيلية في أعقاب الانتفاضة عرض العمالة الفلسطينية ، ويعمل معظمهم في فرع البناء ، ولكن العامل المسيطر في سوق السكن لسنة ٢٠٠١ كان هبوط الطلب ، كما يشهد على ذلك هبوط الاسعار السكنية النابع من عوامل اضافية اخرى ، بالاضافة للانتفاضة ، مثل التباطؤ بالتجارة العالمية والهبوط في فروع التكنولوجيا المتقدمة .

ألحقت الانتفاضة أضراراً أخرى بفرعي التجارة والخدمات (خدمات الغذاء والضيافة وخدمات تجارية ما عدا الحوسبة والابحاث والتطوير) : فقد هبطت هذه الفروع بمعدل ٨٪ بينما قد يكون الارتفاع فيهما لولا الانتفاضة وصل الى ٧, ٤٪ . الاضرار بفرع الصناعة نتجت على الاغلب من الهبوط الإقتصادي العالمي بأجهزة الطلب على منتجات التكنولوجيا المتقدمة .

لائحة رقم ٨: التأثير المباشر للانتفاضة على فروع الاقتصاد، تشرين الأول ٢٠٠٠ حتى كانون الثاني ٢٠٠١

خسارة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المتراكم				
الفرع	الوزن بالناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	مليار شيكل	نسبه من الناتج المحلي الإجمالي	خسارة الناتج المتراكمة (%)
سياحة	٣,٨	٦,٥	٢,١	٥٥
البناء	٨,٥	٢,٨	٠,٩	١٠
الزراعة	٢,٥	٠,٥	٠,٢	٧
التصدير للأراضي الفلسطينية	١,١	٢,٤	٠,٨	٦٦
الاجمالي		١٢,٢	٤	

٦-٢ تقدير تأثير الانتفاضة على الناتج المحلي سنة ٢٠٠٢

أثرت أحداث الانتفاضة وبشكل مستمر على الناتج المحلي وفروع الاقتصاد بصورة ادخلت الدولة بركود اقتصادي منذ الربع الاخير لسنة ٢٠٠٠.

اصابت الانتفاضة بالبداية السياحة والتصدير الاسرائيليين الى الاراضي الفلسطينية وأوقفت وصول عمالها الى اسرائيل بشكل منتظم. مع مرور الوقت وعلى اثر تصعيد المواجهة انتشرت تأثيرات الانتفاضة الى عدة مجالات اضافية وفي مقدمتها الاستثمار والاستهلاك الخاص. التعامل مع هذه القضايا بشكل يومي تطلب زيادة في الموارد والمصادر المخصصة لاجهزة الامن ولاذرعها المختلفة، مع توسيع ملحوظ في مصاريف الاستهلاك العام. الركود الاقتصادي والعجز الحكومي المتزايد فرضا اتخاذ خطوات تصعب أكثر فاكتر تحرك الفعاليات الاقتصادية، وهذه انضمت الى التأثير الكبير للاحداث الامنية.

العديد من الدراسات اجريت لتقدير الخسائر في الناتج سنة ٢٠٠٢ نتيجة استمرار الانتفاضة في نفس السنة عن طريق مقارنة الوضع القائم بوضع كان يمكن فيه ان تتوقف الانتفاضة في نهاية سنة ٢٠٠١. من الجدير ذكره أن هذا الإفتراض يختلف عن السيناريو الذي يقارن بحسبه الوضع الفعلي بافتراض عدم نشوء الانتفاضة، اذ ان التقدير الشامل لتأثير الانتفاضة حسب الطريقة الثانية اكبر من التقديرات المقدرة حسب الطريقة الاولى وذلك بسبب احتوائه على النحو المنقطع سنة ٢٠٠١ جراء الانتفاضة.

عند تقدير الناتج الاجمالي لسنة ٢٠٠٢ على افتراض ان الانتفاضة قد انتهت بنهاية سنة ٢٠٠١ يجب ان نأخذ بعين الاعتبار تأثير الانتفاضة بعد انتهائها، اذ ان الانتعاش لا يمكنه ان يكون فورياً، فمثلاً في قسم من الاستعمالات مثل تصدير خدمات السياحة والتصدير الى الاراضي الفلسطينية وايضاً في الاستهلاك العام يكون الرد تدريجياً، أما في الاستعمالات الاخرى مثل الاستثمار في فروع الاقتصاد وفي استهلاك منتجات معمرة يكون فورياً.

تمتحن حساسية تقدير وتيرة الانتعاش الاقتصادية حسب امكانيات يختلف بعضها عن بعض فيما يخص سرعة رجوع الاقتصاد الى قوته السابقة وهذه السرعة تتعلق بصورة انتهاء الانتفاضة .

حسب التقديرات فإن خسارة الناتج القومي جراء الانتفاضة تتراوح بين ٢,٣٪ الى ٨,٣٪ سنوياً، وفيما يلي تفصيل لهذه الخسائر :

بالنسبة للاستثمارات فإن استمرار الاحداث الامنية، عدم التأكد بالنسبة لموعد انتهائها وانخفاض مكونات الطلب المحلية الناجمة عنها أدت الى انخفاض المردود المتوقع من الاستثمار، وهذه ومع الفائدة الفعلية العالية السائدة عشية التقليل الحاد في نهاية سنة ٢٠٠١ ادت الى تقليص الاستثمار في فروع الاقتصاد من قبل الإسرائيليين والاجانب . في حالة انتهاء الانتفاضة مع نهاية سنة ٢٠٠١ فقد كان متوقفاً أن تنمو الاستثمارات بنسبة ٥٪ إلى ١٠٪ خلال العام ٢٠٠٢، وهذا اذا فرضنا ان عملية الملاءمة البادئة منذ منتصف سنوات التسعين بالنسبة للاستثمارات قد انتهت، وتكون الفائدة الفعلية قد تداخلت الى مستوى يلائم بيئة استقرار الاسعار . اتساع الاستثمارات بهذا الشكل يكون تعويضاً جزئياً عن تقليص سنة ٢٠٠١ ولكنها ما تزال بطيئة مقارنة مع الارتفاع الحاد الحاصل في الاستثمارات بعد الخروج من الكساد العام ١٩٦٥-١٩٦٧ او بعد الركود الاقتصادي في السنوات ١٩٨٧-١٩٩٧ (انظر الفصل الاول) .

سجلت الاستثمارات في المباني السكنية في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً جذرياً نتج بشكل مباشر عن احداث الانتفاضة . الطلب على السكن قل في معظم ارجاء الدولة أيضاً بسبب هبوط الدخل الثابت للعائلات وبسبب ارتفاع الفائدة على القروض السكنية طويلة الامد . قلت أيضاً استثمارات الاجانب في الأملاك غير المتنقلة . الافتراض بهذا الصدد انه لو انتهت الانتفاضة سنة ٢٠٠١ فإن انتعاش الطلب سنة ٢٠٠٢ والازدياد المتوقع بالدخل قد يؤديان الى ارتفاع بنسبة ٥٪ - ٧٪ في الاستثمار في المباني السكنية .

بالنسبة للاستهلاك الخاص فقد تضرر بسبب التوقعات بشأن انخفاض الدخل المستقبلي القريب - وذلك بسبب تآكل الاجور الحقيقية، وتزايد البطالة، وتقلص المستحقات الاجتماعية، وهبوط قيمه املاك الجمهور وغيرها . ازدياد العجز الحكومي وازمة جباية الضرائب ترفع احتمالات ازدياد عبء الضرائب وانخفاض الدخل الصافي في المستقبل . بالاضافة لذلك فإن ازدياد العمليات التفجيرية قلص بشكل ملحوظ نشاطات العائلات خارج منازلها وبالتالي أدى تقليص الاستهلاك . انتهاء الانتفاضة سنة ٢٠٠١ كان من الممكن ان يوسع الاستهلاك الخاص الجاري بنسبة ٣٪ واستهلاك المواد المعمرة بنسبة ٥٪ - ١٠٪، وهذه الظاهرة تميز الاستهلاك عن الخروج من الركود .

بالنسبة للاستهلاك العام : أدى توسع نشاطات قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وارتفاع حدتها الى ازدياد واضح في المصاريف العامة المباشرة وغير المباشرة لاجهزة الامن . ارتفاع هذه المصاريف المذكورة قدر بحوالي ٣ مليارات شيكل (مع خصم المصاريف البديلة مثل التدريبات التي لم تقم)، ومنها ٣٥٪ بسبب عملية " السور الواقية " . كانت هناك أيضاً مصاريف اضافية - تدعيم ملحوظ للقوى البشرية في الشرطة، وارتفاع في نسبة التعويضات المعطاه للمصابين جراء فعاليات الانتفاضة وفي مصاريف العلاج في المستشفيات وتركيب معدّات امنية في بعض البلدات المحاذية لحدود الأراضي المحتلة وما الى ذلك . وهذه كلها قدرت بحوالي ١ مليار شيكل . يضاف لكل هذه نفقات المرحلة الأولى من اقامة جدار الفصل حول القدس .

وبالاجمال وصلت المصاريف الامنية الى ٤ مليار شيكل (حوالي ١ مليار دولار) . سياسة تصعيد الإستيطان وإقصاء الشعب الفلسطيني وبالتالي المحاولات اللانهائية من قبل حكومات إسرائيل الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية كانت السبب الرئيسي لازدياد الإستهلاك العام في النفقات العسكرية ، بينما كانت الإنتفاضة مبرراً لإخفاء النوايا الحقيقية لحكومة اليمين ، ولولا العمليات الوحشية للجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لكان الإستهلاك العام المدني سيكبر بنسبة ٥, ٢٪ وهذه النسبة تضاهي نسبة النمو المعدلة في النصف الثاني من التسعينيات .

بالنسبة للتصدير : الفرع الرئيسي المتضرر كان خدمات السياحة ، وهذا التقدير يستند إلى الافتراض ان انتعاش السياحة من خارج البلاد يكون بشكل تدريجي ، ولن تصل الى المستوى السائد سنة ١٩٩٨ . يجدر بالذكر ان تقدير الاضرار المتسببة للسياحة جراء الانتفاضة تم على اساس وضع لم تكن الانتفاضة قد اندلعت فيه بتاتاً .

تضرر التصدير للأراضي الفلسطينية كثيراً وذلك بسبب الاضرار الكبيرة جدا التي لحقت باقتصادها ، حيث أدى التقليل في تشغيل عمال هذه المناطق داخل اسرائيل إلى انخفاض دخلهم ، فتشوشت عمليات التجارة . هذه الامور كلها ادت الى انخفاض جذري في تصدير اسرائيل الى الأراضي الفلسطينية وهي ناتجة كلاًها عن الإجراءات الإسرائيلية التي رافقت الإنتفاضة . الافتراض أيضاً انه على المدى القصير فإن نطاق التصدير للأراضي الفلسطينية لن يعود لمستواه عشية اندلاع الانتفاضة .

تصدير المنتجات الاخرى تقلص بسبب الاجراءات التعسفية للاحتلال ، ولكنه تقلص ايضاً بسبب تقلص مكونات الطلب العالمي : مخاوف المشترين خارج اسرائيل من صعوبات تسويق المنتجات الاسرائيلية ، وعدم اقامة علاقات تجارية او تنفيذ صفقات جديدة بسبب امتناع الكثير من رجال الاعمال عن الوصول الى اسرائيل بعد عمليات التصعيد وايضاً عدم منح التسهيلات التي تمنح للصادرات الإسرائيلية ولصادرات المستوطنات .

عند حساب اضرار الاحداث الامنية لم تؤخذ بعين الاعتبار تأثيرات اضافية مثل هبوط تدريج الاعتماد لاسرائيل وارتفاع كلفة تجنيد الاموال ، والضرر اللاحق بثبات بالاجهزة البنكية وازدياد احتمالات حدوث ازمة مالية ، وارتفاع اسعار التأمين بسبب ارتفاع المخاطر على الحياة لاولئك المعرضين للقتل جراء الانتفاضة وحياء المصابين وعائلاتهم ، وعليه فإن التقدير المذكور اعلاه هو تقدير ناقص .

التقديرات المالية تم تنفيذها عن طريق قسم الميزانيات في وزارة المالية . في هذه التقديرات لم يؤخذ بالحسبان الاستعمال الزائد لخدمات الامن الخاصة والمقدرة باكثر من نصف مليار شيكل .

٣ - ٦ تأثير الانتفاضة على الاقتصاد سنة ٢٠٠٣

تعكس كل هذه التقديرات الاضرار الاقتصادية الهامشية التي سببها استمرار الانتفاضة سنة اخرى ولا يعكس اضرارها المتراكمة ولا مسلك النمو الاقتصادي الذي كان من الممكن ان يتطور لو لم تندلع الانتفاضة . حسب هذه التقديرات فان الخسائر المتراكمة للناتج القومي بسبب الانتفاضة (حتى الربع الثالث من سنة ٢٠٠٣ وابتداء من تشرين الأول ٢٠٠٠) يفوق ١٢٪ .

قدرت خسائر الناتج المحلي بسبب استمرار الانتفاضة سنة ٢٠٠٣ عن طريق مقارنة الوضع القائم بوضع كانت

الانتفاضة فيه قد انتهت بنهاية سنة ٢٠٠٢. هذا الوضع يتم فحصه بامكانيتين بالنسبة للمسلك الممكن لتطور الاقتصاد بعد وقف المواجهات مع الشعب الفلسطيني. خسائر الناتج المحلي في سنة ٢٠٠٣ بسبب الانتفاضة والاجراءات الإسرائيلية الحربية تحت مبررات المواجهة تتلخص بنسبة تتراوح بين ٧,٠٪ و ٨,١٪. وفي هذا الصدد نستعرض الفرضيات حول التكوين الرأسمالي الإجمالي، والاستهلاك العام والتصدير، اذ كانت هذه المتغيرات تتطلب تقديرها من جديد. بالنسبة للزيادة في المخزون: هناك أمران ميزا التكوين الرأسمالي الإجمالي خلال سنة ٢٠٠٣، الاول تقلص حاد في النصف الأول من السنة، وهذا يتعلق على ما يبدو بالحرب في العراق. والثاني تخفيف مستويات التكوين الرأسمالي خلال السنة. توقف الانتفاضة بنهاية العام ٢٠٠٢ لم يكن ليمنع حدوث التطور الاول ولكن من المحتمل انه بعد ذلك قد يرد القطاع الانتاجي على التحسن في الوضع الامني بزيادة التكوين الرأسمالي الإجمالي وذلك لتجديد النمو الاقتصادي. وعليه فقد تم الافتراض انه بعد هبوط بمبلغ ٥,٤ مليار شيكل في النصف الاول فان التكوين الرأسمالي الإجمالي كان سيكبر حتى نهاية السنة بمبلغ ملياري شيكل.

بالنسبة للاستهلاك العام: قلت خلال سنة ٢٠٠٣ نشاطات قوى الامن في الأراضي الفلسطينية وعليه فقد قلت المصاريف المتعلقة بهذه النشاطات بمبلغ ملياري شيكل. مصاريف اضافية - مثل حماية المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، وتدعيم شرطة اسرائيل وحرس الحدود، ومصاريف العلاج، وتعويضات المصابين والارامل التي تقدر بحوالي مليار شيكل. اقامة الجدار الفاصل سنة ٢٠٠٣ كلفت حوالي مليار شيكل، وفي نهاية الامر قدرت مصاريف الامن بسبب الانتفاضة بحوالي ٥,٣ مليار شيكل، وقد اجري هذا التقدير على فرض ان تقليص المصاريف الامنية لسنة ٢٠٠٣ كان ممكناً بسبب تقليص المخاطر السياسية وبالذات عند انتهاء الحرب في العراق. اما بالنسبة للاستهلاك العام المدني فقد افترضنا انه مع انتهاء الانتفاضة سنة ٢٠٠٢ فإن العجز الحكومي لسنة ٢٠٠٣ كان سيثد ولكن بقليل عن الهدف المعلن، وهكذا يكون التقليص بمصاريف الحكومه معتدلاً أكثر مما كان بالفعل والاستهلاك العام المدني كان سيزداد بنسبة ١٪ - ٢٪ بعد ان زاد بأكثر من ٣٪ في السنوات ٢٠٠١ و ٢٠٠٢.

بالنسبة للتصدير وبالذات السياحة افترضنا انه بعد هبوط حاد في الربع الاول بسبب الحرب في العراق فإن السياحة كان من الممكن ان تتعش بشكل اسرع وعليه قد يكون الازدياد في المعدل بحساب سنوي يصل الى ٤٠٪ بدلاً من ١٧٪ فعلياً.

التصدير للأراضي الفلسطينية: لحق ضرر عظيم باقتصاد هذه المناطق بسبب تحديد دخول العمال بصورة منتظمة وبسبب الامتناع عن شراء المنتجات الاسرائيلية وبالتالي فإن مبيعات اسرائيل فيها هبطت بصورة ملحوظة. التصدير الصناعي (ما عدا المجوهرات): الاضرار التي لحقت بالتصدير الاسرائيلي بسبب الانتفاضة هذه السنة كانت اكبر نسبياً، اذ نشب خلاف مع الاتحاد الاوروبي بشأن قواعد المنشأ وفرض الضرائب على التصدير الاسرائيلي من منتجات المستوطنات. الفرق الشاسع الناتج في السنتين الاخيرتين بين نسبة توسع مكونات الطلب العالمية وبين نسبة نمو التصدير الاسرائيلي متعلق بالوضع الامني السيئ في اسرائيل: مخاوف لدى المشترين العالميين من التزوّد بالمنتجات الاسرائيلية والامتناع عن عقد صفقات جديدة بسبب مخاوف رجال الاعمال من الوصول الى اسرائيل مع كل تصعيد في العمليات، وكذلك قلة الاستثمارات في مناطق النزاع بسبب ازدياد المخاطر السياسية. كل هذه ادت

الى الحاق الاضرار بالتصدير وتقدر هذه بين ١٪ - ٢٪ من مجمل الصادرات .

٤ - ٦ تأثير الانتفاضة على فرع المواصلات

بلغ تقدير اضرار الانتفاضة في فروع المواصلات المختلفة في اسرائيل اكثر من ٢, ٥ مليار شيكل منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية سنة ٢٠٠٣ وشملت هذه الأضرار فروع المواصلات الجوية، والمواصلات البرية والبحرية . هذه الاضرار تشكل حوالي ٢, ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ناتج فرع المواصلات في اسرائيل يشكل ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

تشير معطيات وزارة المواصلات ودائرة احصاءات اسرائيل الى ان فرع المواصلات الجوية هو المتضرر الاساسي من بين فروع المواصلات المختلفة . خلال هذه الفترة سجلت في فرع المواصلات الجوية خسائر تقدر بحوالي ٢, ٣ مليار شيكل ، بسبب الهبوط الحاد بالسياحة الداخلة الى اسرائيل عن طريق الجو .

هبوط النشاطات الجوية في المطارات وفي معابر الحدود البرية لاسرائيل مع الاردن والسلطة الفلسطينية أدى الى هبوط مدخولات سلطة المطارات وتقدر الخسائر بحوالي ١٠٪ من مجمل الخسائر المسجلة في فرع المواصلات . في هذه الفترة هبطت نشاطات شركات الطيران الاسرائيلية في المطارات بحوالي ١٧٪ .

شركة " إل - عال " ، وهي كبرى شركات الطيران الاسرائيلية، خسرت نتيجة الانتفاضة حوالي ٦٢٥ مليون شيكل . بينما وصلت مدخولات الشركة من نقل السياح في السنة التي سبقت الانتفاضة الى ٥٢٠ مليون دولار، ولكن هذه المدخولات هبطت الى ٢٨٠ مليون دولار جراء الانتفاضة وبعد السنة الاولى منها . في مجال نقل البضائع تضررت ارباح الشركة بسبب تأثير الانتفاضة في النشاطات الاقتصادية للدولة .

شركة " اركيع " ، وهي ثاني اكبر شركات الطيران الاسرائيلية، سجلت خسائر تقدر بحوالي ٦٠ مليون شيكل أما خسائر شركة " يسرائير " فتقدر بحوالي ٣٠ مليون شيكل . فرع المواصلات البرية وبالذات المواصلات العامة سجلت خسائر تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون شيكل . شركة " ايجد " بكل فروعها سجلت اكبر نسبة من الخسائر اذ وصل فقدان المدخولات حوالي ١٥٠ مليون شيكل وهذا ناتج عن تقليص فعاليات المواصلات العامة، وتقليص نشاطات السياحة الخارجية وأيضاً عن تقليص نقل عمال الأراضي الفلسطينية . شركة " دان " سجلت خسائر شاملة تقدر بحوالي ٥٠ مليون شيكل منذ اندلاع الانتفاضة وهذا ناتج عن فقدان المدخولات . في شركة قطارات اسرائيل سجلت خسائر بحوالي ٢٠ مليون شيكل . خلال الانتفاضة كانت هناك بعض المحاولات لاستهداف مسافري القطارات، ما أدى الى هبوط في عدد المسافرين والى زيادة مصاريف أمن القطارات . الاضرار الجسيمة التي لحقت بفرع المواصلات البرية سجلت في فرع الباصات وسيارات الاجرة وبالذات حافلات نقل السياح بسبب الهبوط في حركات السياحة في البلاد بنسبة ٥٠٪ . تقدير الخسائر يصل الى حوالي ٥٠٠ مليون شيكل . في فرع السفن والمواصلات البحرية سجلت اضرار متراكمة بحوالي ٣٠٠ مليون شيكل (في السفن وحدها) اثر هبوط نقلات المسافرين والبضائع .

لحقت أيضاً اضرار غير مباشرة لحقت بفرع المواصلات وهذه الخسائر لم يتم تقديرها مثل الاضرار والخسائر نتيجة فقدان ساعات العمل والمدخولات في اعقاب اغلاق الشوارع ووضع الحواجز على مداخل المدن وفي

محاور الحركة والتنقل المركزية .

٦- ٥ تأثير الانتفاضة في التجارة

عبر العديد من مديري الشركات الكبيرة والريادية في اسرائيل عن مخاوفهم والصعوبات الجمة التي تواجههم في التعامل مع الوضع الامني الجديد واعرب الكثير منهم عن احساسهم بشأن عدم التأكد السائد لديهم بقولهم : " نحن نعلم كيف نبدأ نهارنا ولكننا لا نعرف كيف ننهيه " او " لا نعلم خطورة الضربة التي تأتي بها الانتفاضة اليوم " وما الى ذلك .

مديرو هذه الشركات والمسؤولون عن فروع تجارية كبيرة يخافون اليوم اكثر من الماضي من ظواهر دخول الزبائن والمشتريين في صدمات اثر حادث تفجيري او حوادث اطلاق النار ، وفي اعقاب ذلك يبقى هؤلاء المشترون في البيت لتكون هذه المحال التجارية فارغه تماماً لمدة اسبوع او اثنين بعد وقوع الحادث التفجيري او حوادث اطلاق النار .
مدراء التسويق ، وبالتعاون مع المدراء العاميين ، موحدون في آرائهم تجاه انهيار المبيعات بشكل فوري بعد أي حادث امني ، بينما يكون الانتعاش بطيئاً جداً . وعليه لا يمكن تخطيط أي امر تسويقي : حملات مخططة ، وحملات اعلان بوسائل البث لمدة ثلاثة اشهر ، واستثمار من اجل زيادة المبيعات وما شابه . . كل هذه تضيع في حالة وقوع حادث امني يبقى المشتريين في البيت .

تؤدي التحذيرات من قبل جهات الأمن باحتمال وقوع حادث احياناً الى اغلاق مناطق بأكملها بحيث لا يكون للمشتريين/ للزبائن اية امكانية بالاقتراب اليها . عبء اضافي القمي على كاهل اصحاب المصانع والمصالح وشبكات التسوق يتلخص بتحميلهم مسؤولية سلامة وأمن هؤلاء المشتريين . الشرطة تطلب من اصحاب هذه الشركات تجنيد اشخاص مدربين ومسلحين لحمايتها ، وهذا يزيد من مصاريف هذه الشركات . الفرع الرئيسي المتضرر من هذه الاحداث هو فرع شبكات الغذاء اذ ان معظمها يكتفي بارباح قليلة قد تصل احياناً الى ٣٪ أو ٤٪ من دورة المبيعات ، وقد تضيف المصاريف الامنية الملقاة عليهم عبئاً اضافياً يقلل ارباحهم بشكل ملحوظ .

بداية العام ٢٠٠٣ كانت بداية التحسن منذ اندلاع الانتفاضة في ايلول ٢٠٠٠ ، حيث عادت المبيعات الى مستواها الذي كانت عليه في آب ٢٠٠٠ وبات الوضع افضل بكثير مما كان عليه في السنتين السابقتين ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ . ليس من الواضح أن هذا التوجه سيستمر اذ ان التجارة بشكل عام مربوطة بأمرين : الوضع الاقتصادي والوضع السياسي . لكل واحد من هذين الامرين تأثيره الفعال .

اسواق الجملة والفرق تغيرت جداً منذ اندلاع الانتفاضة بشكل جذري . السقوط الكبير بدأ منذ ٢٠٠١ واستمر حتى النصف الاول من سنة ٢٠٠٢ ووصل الى اوجه في نيسان ٢٠٠٢ .

تشهد اسرائيل ظواهر عديدة تتعلق بتغيير عادات الاستهلاك لدى المستهلكين ، وقد ادت بهم الاحداث الامنية الى ترك المرافق الشرائية الكبيرة والعودة الى الحوانيت الصغيرة في أماكن سكنهم . بالاضافة لذلك فإن الافراد يقلصون تدريجياً مدة بقائهم في المرافق الشرائية الكبيرة . تغيير بارز آخر : الحراسة اصبحت مركز الاهتمام والشغل الشاغل لكل اصحاب الشركات والمرافق التجارية والشرائية : ادخال حراس مسلحين

يفحصون بشكل دقيق كل من يدخل الى هذه الاماكن وبواسطة اجهزة لاكتشاف المتفجرات او وسائل اطلاق النار ، ومنع دخول السيارات المشبوهة ، وإنشاء جهاز كامل من الحراس والشرطه المتخفين داخل المرافق وما الى ذلك . مصاريف الحراسة اصبحت عبئاً ثقيلاً ، فمثلاً معدل نفقات الأمن لهذه الأماكن يتراوح بين ١٥ - ٢٠ مليون شيكل سنوياً وهو ضعف المبلغ المنفق في آب ٢٠٠٠ .

أكبر الضربات الناجمة عن الانتفاضة تلقاها فرع محلات الغذاء السريع وشبكات الغذاء ، وقد وصل هبوط نشاطاته الى ٣٠٪ . فهناك هبوط المبيعات في الشركات الكبرى ، وإغلاق بعض الشبكات الاخرى بسبب الخسائر المتراكمة ، وخسائر جمة في شركة الكهرباء ، تقليص مساحات الحوانيت وغيرها . فرع الازياء لم يتضرر تقريباً ويصعب اعطاء تفسير لذلك . أما فعاليات دور السينما في المرافق الشرائية فقد تأثرت جداً بالوضع الامني .

تأثير الانتفاضة في فرع الاملاك غير المنقولة كان واضحاً للغاية ، فالعديد من مقاولي البناء تورطوا في الكثير من الصعوبات والازمات المالية بعد ان كانوا قد رسخوا مركزهم الاقتصادي . تضرر بالاساس مقاولو البناء المسؤولون عن بناء مساكن جماهيرية على خط التماس في المناطق المحتلة والجولان . في الستين الاخيرتين اصاب فرع الاملاك غير المنقولة عدة ضربات مؤلمة اذ ان مقاولي البناء اقتنوا الاراضي لبناء المباني ولكن الجمهور رفض شراء هذه الاملاك . لا يدور الحديث فقط عن مناطق بعيدة او كتلك القريبة من خط التماس وانما عن مناطق مركزية ، وحتى بعض المدن التي جذبت اليها فئات السكن القوية اقتصادياً في السابق تضررت جداً جراء الانتفاضة وهبط الطلب على السكن في هذه المدن بعد الانتفاضة .

تسويق المساكن الجديدة والاملاك غير المنقولة كان متعلقاً لدرجة كبيرة ببيع المساكن القديمة للمشتري . في الستين الاخيرتين لم ينجح الكثير من الافراد في بيع شققهم القديمة بالرغم من التزام العديد منهم بشراء مسكن جديد من مقاولي البناء ، ولكنهم لم يستطيعوا فعلياً تنفيذ هذا الالتزام وتحقيق العقود . عمليات اتخاذ القرارات للافراد تغيرت تماماً واخذت طابعاً جديداً وبالذات ما يتعلق بشراء املاك غير منقولة .

بالنسبة للسياحة وعلى الصعيد الخاص ، هناك العديد من الشركات التي ادارت الفنادق حتى سنة ٢٠٠٠ انهارت تماماً بعد اندلاع الانتفاضة . مستوى الإشغال في هذه الفنادق لم يهبط عن ٨٠٪ قبل الانتفاضة ولكن بعد اندلاعها فإن مستوى الإشغال لا يتعدى ٢٠٪ . بعض الفنادق شغلت ٢٠٠ - ٣٠٠ عامل قبل الانتفاضة أما الآن فاضطرت إلى تقليص عدد عمالها الى ٢٠ - ٣٠ عاملاً . معظم الفنادق تسجل خسائر مالية فادحة ، والخدمات فيها تهبط بشكل سريع من حيث مستواها ونوعيتها ، بالاضافة الى مطالبة اصحاب هذه الفنادق بزيادة الحراسة فيها وهذه المصاريف تثقل أيضاً على متخذي القرارات بفرع الفنادق . بعض المدن اهملت على مدى بعيد موضوع السياحة الداخلية واهتمت فقط بالسياحة الخارجية ولكن عندما قلت السياحة الخارجية لدرجة انقطاعها تماماً أحياناً فإن هذه الفنادق هي المتضررة الكبرى من الانتفاضة ، اذ انها ملائمة أكثر للعائلات من خارج البلاد وغير ملائمة للجمهور الاسرائيلي . الاحداث الامنية في بعض المدن المركزية مثل تل أبيب وتنانا ادت الى هروب السياح الاسرائيليين من هذه الفنادق .

كان هبوط اسعار الخدمات في الفنادق ملحوظاً على المستوى القطري ، ما يؤدي لمواصلة العمل ، مع العلم أن

المدخولات قد لا تغطي ربع المصاريف أحياناً، ولكن العديد منهم يبقون متفائلين بتحسين الأوضاع المستقبلية . بالنسبة لأسواق العمل فقد أدت الانتفاضة الى زيادة الخطر من ظاهرتين سلبيتين في سوق العمل : ازدياد نسبة البطالة والاعتماد الزائد على العمال الاجانب . سوق العمل وقف امام ازمة لم يشهد لها مثيلاً . الانتفاضة ادت الى وقف شبه تام لتشغيل الفلسطينيين وهذا الامر ادى الى ازدياد الاعتماد على العمال الاجانب والذين يشغلون اماكن عمل لا يريد الاسرائيليون الاشتغال بها .

بالنسبة للصناعة فإن كل من تعامل بالصناعة قبل بدء الانتفاضة تعامل مع النمو، مع العمل، ومع الانتاج . تميزت الصناعة في الفترة ما قبل الانتفاضة بامكانيات احتلال الاسواق الجديدة في اسرائيل وخارجها، ومع امكانية التنافس الكبير في أسواق تنمو وتنمو، لكن الانتفاضة وحالة عدم التأكد والتدهور الاقتصادي حولت الاهتمام البارز للصناع الى إستراتيجية بقاء، اذ هبط الطلب في السوق الى مستوى منخفض هدد بقاء بعض المصانع . ماهية إستراتيجية البقاء تلخصت بالمحافظة على توجهات إيجابية ركزت اهتمامها على عوامل النجاة وتقليصات محتمة . العديد من المصانع فصلت نواب المديرين واضطرت الى تغيير اجهزة المبيعات وانجاع الاجهزة الاخرى وملاءمتها لمستوى الطلب المتدني في السوق . بعض المصانع اضطرت الى بيع قسم من ممتلكاتها لكي تحسن من آمالها في استراتيجية البقاء . بعض المصانع الاخرى اوقفت استثماراتها على مختلف انواعها وباتت تهتم فقط بالبقاء في حلبة المنافسة . يمكننا القول انه جراء الانتفاضة تركزت الجهود الادارية والطاقات المختلفة بعمليات البقاء وليس في النمو والتوسيع .

اجهزة البنوك أيضاً تضررت من جراء هذه الاحداث ودخلت هي الاخرى في أوضاع صعبة بعد ان كانت من اقوى الاجهزة على الاطلاق في اسرائيل . الاجهزة البنكية كانت في مقدمة النشاطات الاقتصادية ولكن مع اندلاع الانتفاضة ودخول العديد من الشركات في أزمات اقتصادية وفي صعوبات جمة لدرجة افلاس البعض منها، فمن الواضح أن الاجهزة البنكية تأثرت بهذا الوضع .

قبل اندلاع الانتفاضة وفي النصف الاول من سنة ٢٠٠٠ سادت اجواء من التقدم الاقتصادي معظم المؤسسات البنكية، مثل معظم قطاعات الاقتصاد، وقد تحدثت التوقعات عن نمو سنوي يقارب ٦٪ . ونبعت هذه التوقعات بالاساس من تقدم صناعات " الهاي تك " ولكن كل هذه الاحلام تبخرت مع اندلاع الانتفاضة وعودة الاقتصاد الى وضعه قبل تطور صناعات " الهاي تك " ، في البنوك الكبيرة هبطت العوائد على رأس المال خلال سنتين من ٤٪ الى ١٥٪ . التغيير الكبير كان بالنسبة للقروض المقدمة للمصالح الكبيرة وبالذات تلك المخصصة لابتعا السيطرة في الشركات . ففي السابق كانت المنافسة قوية بالنسبة لمن يعطي اعتماداً لصفقات أكبر، ولكن في السنتين الاخيرتين اصبح بعض البنوك يعطي اهمية لسعر الصفقة ولنوعية المخاطر الكامنة بهذه الصفقة وأيضاً أخذ الابعاد على المردود من رأس المال في عين الاعتبار، فالبنوك تطلب ضمانات اكثر، وتركض وراء الزبائن الأكثر اماناً واداراً للارباح . أضرت الانتفاضة بقطاع البنوك وقسم منها سجل خسائر في نهاية سنة ٢٠٠٣ ولكن العديد منها يحضر خطط عمل جذرية لمواجهة المستقبل مع ازدياد الآمال بتقليل الاضرار الناجمة عن وقف عملية السلام وتدهور الوضع السياسي والأمني .

٦-٦ العلاقات الإسرائيلية.العربية

تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت ، منذ مطلع العام ٢٠٠٤ ، صعودا مضطرباً ، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٧٠ مليون دولار مسجلة نسبة زيادة قدرها ٧٨٪ ، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٤ مليون دولار أميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪ ، مقارنة بما كانت عليه في الفترة المماثلة من العام الماضي . واما الدول المستوردة للصادرات الاسرائيلية فشملت إلى جانب مصر والاردن- اللتين تربطهما علاقات دبلوماسية مع اسرائيل - دول منطقتي الخليج وشمال افريقيا ، علما بان قيمة صادراتها إلى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي . هذه الارقام المذكورة آنفا ما زالت في تصاعد مثير ، اضافة إلى ذلك فان السلع الاسرائيلية قد تخطت للمرة الاولى عتبة لبنان وتونس وغيرهما من الدول .

وتستدعي هذه الظاهرة وما يختبئ وراءها وقفة متأملة . فالزيادة الكبيرة التي سجلها حجم التبادل التجاري الاسرائيلي - العربي ، تعكس حقيقة واقعية مفادها ان المتغيرات الراهنة التي طرأت على الشرق الاوسط قد خدمت مصالح اسرائيل بشكل واضح . وقد قال باحث اسرائيلي معروف في مركز يافه للدراسات الاستراتيجية ان الحرب العراقية قد ازاحت كليا جميع العقبات الدبلوماسية التي كانت تقف في وجه اسرائيل ، كما وفرت لها ارصدة كانت صعبة المنال لتستعين بها في التحرك بحرية في المنطقة وتنظيم تعاملاتها مع الدول العربية ، في حين ان بعض الخبراء العرب يرون ان الحرب العراقية لم يفجرها بوش الا من اجل خاطر اسرائيل ، ذلك لان الولايات المتحدة دمرت ، عبر الأساليب الحربية الحديثة غير المعهودة ، نظام صدام- العدو اللدود لاسرائيل - ما مكن من تحسين بيئة العيش والبقاء لاسرائيل والارتقاء بمكانتها الجيوستراتيجية .

في الحقيقة فإن اسرائيل هي أحد المستفيدين من الحرب في الشرق الأوسط اذا نظرنا إلى التغيرات التي طرأت على التشكيلة الاقليمية خلال العام المنصرم ، حيث ان الولايات المتحدة زجت بنفسها في مستنقع العراق بشكل يصعب عليها الخروج منه ، بينما اسرائيل التي لم تشارك ولو بجندي واحد ، نراها اليوم تحصد اكبر الغنائم . ومن جانب آخر يمكن لنا ان نلاحظ من خلال الارقام والاحصائيات بان اليهود يتمتعون بعقلية تجارية قوية وبيع طويلة وكفاءات في هذا المجال . هناك الكثير من بين اليهود ، داخل اسرائيل وخارجها ، المعروفين بحيويتهم وشهرتهم كتجار من الدرجة الاولى ، فهم متميزون بوعيهم وقدراتهم التجارية . وتفيد المعلومات المتوفرة ان التجار اليهود الذين ينساقون خلف المصالح لم يتوقفوا ابدا عن حركة التبادل التجاري مع التجار الفلسطينيين او العرب الاخرين ، حتى في الساعات التي يكون فيها الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي في أوج شدته وضراوته . اسرائيل تحفز مواطنيها وتشجعهم على مزاولة الاعمال التجارية انطلاقا من وعيها بان الحركة التجارية تعد احدى الوسائل الفعالة في اغناء احتياطي الحكومة من العملة الصعبة وتوسيع دائرة مصادر دخلها ، الا ان دائرة الحركة التجارية المتاحة لاسرائيل تقتصر ، ولدواع سياسية ، على اوروبا واميركا ، بينما حركة التبادل التجاري الاسرائيلي - العربي ما زالت تقف امام عقبات منيعة على الرغم من قصر المسافة

الفاصلة جغرافيا ما بين الجانبين .

ما من شك ان السيول المتدفقة من الدولارات التي يدّرها البترول العربي تعد اغراء لا يقاوم بالنسبة لاسرائيل ، لذا ظلت اسرائيل تحاول ، بكل الوسائل والطرق ، شق ثغرة امام التعامل التجاري بينها وبين الدول العربية . وانطلاقا من هذا التفكير الاستراتيجي ، هرعت اسرائيل إلى التوقيع على اتفاقية اقتصادية مع السلطة الفلسطينية ، فور توقيع اتفاقية " غزة- اريحا أولاً " بينهما العام ١٩٩٣ . ولحاقا بذلك اقامت اسرائيل مكاتب تجارية في العديد من دول الخليج العربي لخدمة مصالحها القومية ولكن تلك المكاتب التجارية اما ان اغلقت اضطراريا او بقيت اسميا فارغة من اي مضمون عملي على اثر اندلاع الجولة الثانية من المصادمات الفلسطينية الاسرائيلية . واما اليوم فان مجمل العلاقات العربية - الاسرائيلية يبدو وكأنه يتحرك باتجاه الهدوء ، ما ساعد اسرائيل على التحرك واستغلال اية فرصة مواتية لزيادة نفاذها التجاري في العالم العربي .

النقطة الإضافية التي يجب الاشارة اليها هي ان التفاعل بين السياسة والاقتصاد مفتاح النجاح التجاري الاسرائيلي ، وهو كذلك الهم المدفون الذي يؤرقها . وفقا لما نقلته صحيفة " هارتس " في ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٤ . تعد من احدى الوسائل الاعلامية التي تمثل احد التيارات الاسرائيلية الرئيسية - تستعد اسرائيل حاليا لتشكيل وفد رسمي كبير يزور اكثر من عشر دول عربية تروجها لمشروع الخطة الاسرائيلية أحادية الجانب المثيرة للجدل ، إلى جانب مهمة اخرى تتمثل في اجراء مفاوضات مع الدول العربية المعنية حول امكانية افتتاح مكاتب تجارية فيها . هذا هو نموذج الاسلوب الاسرائيلي ، العمل على تثبيت اقدامها في النقطة التي تحقق لها اكبر قدر ممكن من المصالح الاقتصادية ، الا انها في ظل البيئة الاستثنائية التي تعيشها الان ، من الظاهر أنها تسعى إلى خلق اوضاع تشابك فيها العوامل السياسية مع العوامل الاقتصادية بعضهما ببعض .

وعليه ، يمكننا القول ان اسرائيل لن تستطيع تحقيق اي تقدم او تحسن في علاقاتها مع العالم العربي ، او ازالة القلق الذي يراود الكثير من الدول العربية ، أو استقطاب دول اكثر ليكونوا شركاء تجاريين لها والوصول بحجم التبادل التجاري الاسرائيلي - العربي إلى افضل مستوى ، دون وقفة جادة مع ذاتها ومراجعة شاملة لتصرفاتها ، وتصحيح سياستها المتشددة تجاه الفلسطينيين وتحسين البيئة المحيطة بها ، ولكن هذه الأمور غير كافية على الإطلاق لتحسين علاقات اسرائيل مع العالم العربي ، وسيكون الانفتاح العربي على اسرائيل مرهونا بقيام اسرائيل بدفع استحقاقات السلام العادل بإنهاء الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية . الفوارق الاقتصادية بين اسرائيل ومعظم الدول العربية واضحة وجليّة ، وبالذات بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط القريبة : مصر ، الأردن ، الضفة الغربية وقطاع غزة . العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وجاراتها من الدول العربية تتلخص بعلاقات تجارية لتصدير واستيراد المواد الغذائية ، المنتجات الزراعية ، الألبسة ، المواد الخام ، الطاقة والغاز ، المواصلات والسياحة وما إلى ذلك .

في هذا الصدد كشف البنك الدولي أخيرا عن مجموعة من المشاريع الرامية إلى تأمين الاندماج والتداخل الاقتصادي الإقليمي في الشرق الأوسط والتي نشرت بعنوان تقرير المشاريع الإقليمية ، ويتضمن التقرير دراسة لثلاثة مشاريع تتصل في صورة مباشرة بمسيرة السلام في الشرق الأوسط ، وتبلغ نفقات انجازها حوالي ٤ مليارات دولار ، هذه

المشاريع ستعجل في عملية اندماج إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن وهي كالتالي :

أ. مشروع تبلغ نفقاته ١٢٠٠ مليون دولار ويستغرق تنفيذه ٦ سنوات لبناء طريق رئيسي على شكل معبر على طول الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط يشمل بناء طرق جديدة أو تحسين الطرق القائمة، ويبدأ من مدينة كسب على الحدود السورية مع تركيا مروراً باللاذقية بيروت حيفا تل أبيب رفح على الحدود مع مصر، وسيربط هذا الطريق الساحل الشرقي للبحر المتوسط مع أوروبا وشمال أفريقيا.

ب. مشروع يرمي إلى انشاء خمسة ممرات تمتد من الشرق إلى الغرب وتربط إسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن وتسرع اندماجها الاقتصادي وتبلغ تكلفته ١٣٠٠ مليون دولار.

ج. مشروع رئيسي ثالث سيعمل على الربط التقاطعي للشبكة الكهربائية الإقليمية في مرحلتين، المرحلة الأولى: تضم (مصر - إسرائيل - الأردن - الأراضي الفلسطينية - سورية)، المرحلة الثانية: تشمل إضافة دول الخليج، تركيا، إيران (إذا رغبت هذه الدول وتم التوصل لحل بعض المشاكل السياسية)، وتكلفة المرحلة الأولى في هذا المشروع ٥٠٠ مليون دولار أما المراحل الأخرى فستكلف ١٠٠٠ مليون دولار:

إن طبيعة هذه المشاريع التي تهدف إلى تأسيس بنى تحتية (شبكات طرق، طاقة) هي جزء صغير من سيناريوهات التعاون الإقليمي الهادفة لوصول إسرائيل بكل دول المنطقة الشرق أوسطية، وهذا سيحقق عملية التشابك الاقتصادي بين العرب وإسرائيل.

هذه المشاريع تضم العديد من المجالات (بنى تحتية، تكنولوجيا، السياحة، الأسواق المالية، المياه، التبادل التجاري).

منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام وكنتيجة حرب الكويت كان هناك إصرار أميركي لرفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن إسرائيل، وقد بادرت بعض الدول الخليجية وكمكافأة للأميركيين على دورهم في حرب الخليج الثانية، بإلغاء المقاطعة العربية من الدرجتين الثانية والثالثة. الخطاب التقليدي لمطلب المقاطعة لم يعد قائماً فلسطينياً وعربياً منذ وقت طويل وتنقسم درجات المقاطعة إلى ثلاث:

١. الدرجة الأولى: تشمل مقاطعة السلع ذات شهادات المنشأ الإسرائيلي.

٢. الدرجة الثانية: تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل.

٣. الدرجة الثالثة: تشمل مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الإسرائيلية. لكن الالتزام الجماعي الكامل ليس بشكل مطلق لكل الأطراف، حيث سجلت العديد من الخروقات لهذه المقاطعة، ما أفقدها شيئاً من تأثيرها، وقد كشف مسؤولون إسرائيليون بأنهم استطاعوا «تسريب ما ثمنه ٣ مليارات دولار من البضائع نحو الأسواق العربية»، إلا أن هذه التجاوزات لم تلغ حقيقة الآثار السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد ذكرت مصادر مختلفة أن حجم الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية جراء تطبيق المقاطعة بلغت خلال الخمسين عاماً ٥٠ مليار دولار، وقد أعلنت وزارة التجارة الإسرائيلية مؤخرًا بأن المقاطعة العربية (الخطر الاقتصادي العربي) كان يكلف إسرائيل خسارة تجارية سنوية بقيمة ٤ مليارات دولار، وأن رفع هذه المقاطعة سيساعد على نمو حجم التجارة الخام لها بنسبة ٢٪ سنوياً. وقد كشفت مصادر إسرائيلية بأنها تتوقع أن الدول الخليجية الست وعلى رأسها السعودية ستعلن قريباً عن عدة إجراءات رمزية

تجاه إسرائيل ورفع المقاطعة عنها ، وأول الإجراءات سيكون السماح لشركات الطيران الإسرائيلية بمختلف مسمياتها باستخدام المجال الجوي للدول الست ، أما الإجراء الثاني فسيكون السماح للبريد الإسرائيلي بالدخول إلى كل مكان على أرض تلك الدول ، ومنها إلى إسرائيل أيضا ، وهو الشيء الذي يعتبره كبار ساسة إسرائيل «خطوة تاريخية» ، والإجراء الثالث هو السماح لأي أجنبي يحمل على صفحات جواز سفره ختم الدخول إلى إسرائيل بالدخول أيضا إلى الدول الست بلا قيد أو شرط ، وسيسمح أيضا للسفن الأجنبية التي سبق لها الدخول إلى الموانئ الإسرائيلية بأن ترسو في الموانئ الخليجية وتفرغ شحناتها . وما زالت الإدارة الأميركية وفي أعلى مستويات القرار السياسي تمارس ضغطا مباشرا على دول الخليج لإلغاء مبدأ المقاطعة العربية من أساسه وذلك بإلغاء الدرجة الأولى من هذه المقاطعة ، وفي حال تم ذلك فإن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد قفزة خصوصا في ميزان التجارة الخارجية الإسرائيلي مع الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، أو بالنسبة لاتساع جغرافيا السوق للسلع والمنتجات الإسرائيلية ، وكذلك الحصول على مصادر طاقة زهيدة الثمن . ولذلك فمن المتوقع أن تفسد الآثار الإيجابية لإلغاء المقاطعة العربية مجمل الحياة والنشاط الاقتصادي الإسرائيلي . وقد لاحظنا منذ مؤتمر مدريد للسلام بدايات الاختراق الإسرائيلي للاقتصاد للمنطقة قبل التطبيع السياسي حيث يعتقد الإسرائيليون أن ذلك سيكون تحصيل حاصل لسياسة التطبيع الاقتصادي والتعاون الإقليمي بين العرب وإسرائيل .

تلخيص

هذا التقرير تناول بإسهاب الوضع الاقتصادي لإسرائيل خلال سنة ٢٠٠٤ من خلال النظر إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو ، والتغيرات البنوية الكثيرة الحاصلة في الاقتصاد ، والتغيرات الحاصلة في أجهزة الضرائب ، وتغيير قوانين العمل ، والتغيرات البنوية الحاصلة خلال السنة الأخيرة وما إلى ذلك .

إلى جانب التطورات الإيجابية التي تمت الإشارة إليها من خلال هذا التقرير ، فهناك بعض المؤشرات السلبية التي أثرت في هبوط أهمية الأحداث الإيجابية وبذلك تخف أهمية التحسينات المذكورة ، فمثلا : إلى جانب النمو الاقتصادي بنسبة ٢,٤٪ وارتفاع مستوى المعيشة للسكان بمعدل ٨,٣٪ فإن هذا النمو لم يحسن الظروف الحياتية للطبقات الضعيفة وخصوصا بعد الإعلان من قبل مؤسسة التأمين الوطني عن اتساع ظواهر الفقر والبطالة ، ليصبح عدد الفقراء في إسرائيل ١,٥ مليون شخص من أصل ٦,٥ مليون نسمة يعيشون في إسرائيل مع نهاية سنة ٢٠٠٤ . إذا نظرنا بشكل أعمق إلى وجود مثل هذه الظواهر السلبية إلى جانب التطورات الإيجابية ، قد نستخلص من ذلك أن نمواً من هذا النوع يستحيل أن يكون طويل الأمد ، فزيادة موارد الدولة ونموها يجب أن يخدم مصلحة كل الفئات السكانية بما في ذلك الطبقات الضعيفة اقتصاديا واولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر .

من خلال هذا التقرير تميز اقتران الظواهر الإيجابية والسلبية على حد سواء . من بين الظواهر الإيجابية : نجاح الخطة الاقتصادية الجديدة بتحقيق أهدافها الرئيسية المعلنة . إنجاح بنوي لأجهزة القطاع العام والعودة إلى مسلك النمو طويل الأمد . من جهة أخرى هنالك مساوئ تلخص بازدياد الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الضعيفة والقوية والتي نتجت أو توسعت بعد إقرار الخطة الاقتصادية والبدء بتنفيذها . يجمع كل المحللين أنه ربما تكون الفائدة من اتباع نهج يسير فيه

الاقتصاد الإسرائيلي بمسلك لا تتغير فيه السياسة المعلنة أكثر من المساوئ الناتجة والأضرار التي قد تلحق ببعض الفئات السكانية جراء هذه الخطة . العديد من المحللين يعتقدون أن الخطة الاقتصادية والتغييرات البنوية سوف تكون إيجابية جداً لدرجة أن باقي الفئات المتضررة قد تبدأ بالشعور المختلف الذي يزيد من اعتمادها على هذه السياسة بإخراجهم ولو بشكل بسيط من المأزق الاقتصادي الذي لحق بهم على مر السنين . من المهم جداً أن تتابع الحكومات المستقبلية العمل بهذا النهج لكي يتسنى للاقتصاد تحقيق أهدافه والعودة إلى مسلك النمو طويل الأمد وبالتالي الاندماج بشكل أفضل بالاقتصاد العالمي .

المصادر

- ١ . تقارير بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il) .
 - ٢ . تقارير دائرة الإحصاءات المركزية (www.cbs.gov.il) .
 - ٣ . تقارير مؤسسة التأمين الوطني (www.btl.gov.il) .
 - ٤ . تقارير وزارة المالية (www.mof.gov.il) .
-

